حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

الاتحاد الأوروبي بين مخاطر التفكك وديناميكية الاندماج

The European Union Between the Risks of Disintegration and the Dynamic of Integration

غسان علي العزي

قسم العلوم السياسية - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مجلس
النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة 647 - الحولية 44

1445 هـ/يونيو 2024 م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
تعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في تخصصات
العلوم الإنسانية والاجتماعية

الحولية الرابعة والأربعون
الرسالة السابعة والأربعون بعد المئة السادسة
1445 هـ/ 2024م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة الكويت

هيئـة التحريـر

- **أ.د. تغريد محمد القدسي - غبرا**
  رئيسة هيئة التحرير
  قسم دراسات المعلومات - جامعة الكويت
  Taghreed.alqdsi@ku.edu.kw
- **أ.د. باقر سليمـان النجار**
  جامعة البحرين - البحرين
  أستاذ زائر بقسم الاجتماع - جامعة الكويت
  baqer.alnajjar@ku.edu.kw
- **أ.د. نعمان محمود أحمد جبران**
  جامعة إربد - الأردن
  أستاذ زائر بقسم التاريخ - جامعة الكويت
  numan.jubran@ku.edu.kw
- **أ.د. عدنان يوسف العتـوم**
  قسم علم النفس - جامعة اليرموك - الأردن
  atoum@yu.edu.jo
- **أ.د. مشاعل الحملي**
  قسم اللغة الإنجليزية وآدابها - جامعة الكويت
  mashael.alhamly@ku.edu.kw
- **د. عبد الله محمد الجسمي**
  قسم الفلسفة - جامعة الكويت
  abdulla.hasan@ku.edu.kw
- **د. إبراهيم ناجي الهدبان**
  قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت
  ibrahim.alhada@ku.edu.kw
- **د. أحمد مبارك الحصم**
  قسم الجغرافيا - جامعة الكويت
  ahmed.hassam@ku.edu.kw
- **د. أسعد هاشم الصالح**
  رئيس قسم ثقافات ولغات الشرق الأوسط
  جامعة أنديانا
  الولايات المتحدة الأمريكية
- **أ. مهـا إبـراهيـم المسعد**
  مديرة التحرير - جامعة الكويت
  maha.almsad@ku.edu.kw

الهيئـة الاستشارية

- **أ.د. إبراهيـم السعافيـن**
  قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية
- **أ.د. حمدي حسن أبو العينين**
  كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية
- **أ.د. سـاري حنفـي**
  رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتمـاع
  الجامعة الأمريكية - بـيروت
  sh41@aub.edu.lb
- **أ.د. عبد الله الوليعي**
  قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود
- **أ.د. مـأمـون فنـدي**
  مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية
  المملكة المتحدة
- **أ.د. سليمان حوامدة**
  جامعة شمال تكساس
  Suliman.hawamdeh@unt.edu
- **أ.د. مهى عبد المجيد زراقط**
  كلية الاعلام - الجامعة اللبنانية
  Maha.zaraket@ul.edu.lb

قواعد النشر في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

- حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية: فصلية تنشرُ البحوثَ والدِّراساتِ الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة التي يتوفر فيها ما يأتي:
- أنْ تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.
- لم يسبق نشر الدراسة بأي صورة كانت، ولم يسبق أيضًا تقديمها للنشر إلى جهة أخرى أثناء ورودها إلى الحوليات. ويلتزم الباحث بكتابة إقرار وتعهد بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي وعاء نشر، أو أرسل إلى جهة أخرى.
- ألا يقل عدد كلمات الدراسة عن (15000) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول (بحدود 50 صفحة) وألا يزيد عدد الكلمات عن (60000) كلمة في حدود 200 صفحة.
- يطبع البحث بواسطة معالج النصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط Simplified Arabic 14 للبحوث باللغة العربية، وعلى مسافتين، وبنط Times New Roman 12 في حالة البحوث باللغة الإنجليزية. على أن يكون عنوان البحث معبراً عن الدراسة وبحدود 15 كلمة.
- يرفق الباحث ملخصاً للبحث، مطبوعًا باللغتين العربية والإنجليزية، في حدود (250) كلمة. على أن يحوي ملخص البحث: هدف الدراسة وأسئلتها، منهج الدراسة المستخدم، أبرز النتائج المستخلصة وأهم الإستنتاجات، إضافة إلى الكلمات الدالة (المفتاحية).
- يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهمّ مؤلفاته وأبحاثه.
- تقدم الخرائط والأشكال والرسوم (إن وجدت) بأصولها الصالحة للطباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقة 600 × 800.
- في حالة رغب الباحث بنشر الصور أو الخرائط أو الأشكال البيانية الملونة يلتزم بدفع تكاليفها.
- يراعي الباحث عند كتابة البحث الالتزام بالطبعة الأخيرة (السابعة) من نظام جمعية علم النفس الأمريكية American Psychological Association (APA7) من حيث كتابة المراجع والهوامش في متن البحث، إضافة لقائمة المراجع. على الوجه الموضح أدناه.
- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلف متبوعًا بفاصلة، ثم سنة النشر. (يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقًا لنظام (APA7).

مثال (Courtois, 2001)

- قائمة المراجع: يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقًا لنظام (APA7) للتفاصيل.

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12 (6),1433

ويمكن زيارة موقع APA لمعرفة القواعد الخاصة بنظام (APA7) على:

http://www.apastyle.org

- يجب أن تشتمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Times Roman Script).
- لمعرفة قواعد النشر وأخلاقياته الرجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني:

http://journals.ku.edu.kw/aass

شروط قبول البحوث في الحوليات:

- يجب أن يقدم البحث عن طريق نظام الـ OJS وليس البريد الإلكتروني؛ ليتسنى للحوليات البدء بالتقييم. - تقبل الحوليات البحوث التي تقدم إلكترونياً فقط من خلال الموقع:

http://journals.ku.edu.kw/aass

- لا تقبل مجلة الحوليات البحوث التي سبق نشرها بأي شكل أو وسيط.
- لا تقبل مجلة الحوليات نشر أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو أي مستلات منها.
- لا ترد ولا تسترجع أصول البحوث المقدمة للنشر، سواء نشرت أم لم تنشر.
- لا يجوز نشر البحوث مع جهات أخرى إلا بعد موافقة الحوليات على ذلك وإذا ثبت نشرها فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.
- يمكن للباحث نشر بحثه مع جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي سابق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات على نشره في الحوليات.
- يعرض البحث الذي تتوافر فيه القواعد المذكورة سابقًا وبعد موافقة هيئة التحرير، على محكمين إثنين لتقرير مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة، ويكون التحكيم ثنائي الحجب (Double Blind Review).
- ستحاول المجلة نشر البحوث بعد تحكيمها خلال مدة لا تزيد عن ستة شهور.
- تمنح المجلة للباحث ثلاثين نسخة مجانية مطبوعة من بحثه المنشور.
- ترسل جميع المراسلات الخاصة بالحوليات ما عدا البحوث، إلى رئيس التحرير عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب : 17370 الخالدية

رمز بريدي : 72454 ـ الكويت

P-ISSN: 1560-5248

E-ISSN: 2960-2114

http://journals.ku.edu.kw/aass

E-mail: aass@ku.edu.kw

كلمة رئيسة التحرير

يونيو هو الشهر الواقع منتصف العام، ولنا في مجلة حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية يعني الحولية، العدد، الذي يصدر مع منتصف كل عام. نحن نحاول جاهدين أن نطور نظامنا ونجعله ثابتا لتخرج أعدادنا بوقتها. وهذا تحد جدا كبير عندما نكون جزء من صناعة النشر وخاصة صناعة النشر العربية التي لا تزال ترزح تحت وطأة العالم التقليدي بينما عالم النشر الإلكتروني يتمدد ويفاجأنا يوما بعد يوم بالجديد وخاصة في مجال الذكاء الإصطناعي وقدراته المتطورة والمتزايدة. إن تحديات النشر عديدة يضاف لها صعوبات اكتشاف عالم الإنتحال والسرقة العلميين. إنها تحديات عالم النشر السريع ولكنها تحديات عالم مجتمع المعلومات وما يمتلكه هذا العالم من تقنيات ومهارات تزيد من هذا التحدي.

في هذه الحولية ككل حولية نشرت للآن عدة رسائل. نحن نحاول المحافظة على ست رسائل ضمن الحولية الواحدة ونحن ننشر أربع حوليات في العام الواحد. أي أننا ننشر بمعدل أربع وعشرين رسالة في العام الواحد. نحن نحاول كذلك الولوج للعالمية في طبيعة النشر، المحتوى والشكل. كل هذا يضيف إلى التحديات التي نواجهها في عالم النشر.

الرسالة الأولى في هذه الحولية **رقم 646 بعنوان: إمكانية تطبيق استراتيجية قيادة المحيط الأزرق لتحسين الأداء الأكاديمي والقيادي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت للأستاذ الدكتور سلطان غالب الديحاني من جامعة الكويت والدكتورة هدى الكندري من وزارة التربية في دولة الكويت كذلك.** تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة الأسس النظرية والفكرية لقيادة المحيط الأزرق، وإمكانية تطبيق استراتيجية قيادة المحيط الأزرق في جامعة الكويت كإستراتيجية حديثة متبعة. كذلك تحاول الدراسة تقصي مدى تطبيق هذه الإستراتيجية على تحسين الأداء الأكاديمي والقيادي في جامعة الكويت. ولقد أظهرت نتائج الدراسة إمكانية تطبيق هذه الاستراتيجية في جامعة الكويت.

الرسالة الثانية التي تحمل **رقم 647 وعنوان: الاتحاد الأوروبي بين مخاطر التفكك وديناميةالاندماج للأستاذ الدكتورغسان علي العزي من جامعة الكويت.** تحاول هذه الدراسة اختبار مقولة أن الاتحاد الأوروبي يتجه نحو التفكك والانهيار نتيجة

للأزمات المتراكمة التي تواجهه منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، وخاصة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (البريكست). كذلك تحاول الدراسة تبين ما إذا كان هناك من مخرجات تدفع باتجاه المزيد من الأزمات والمشاكل التي تسبب تفكك الاتحاد وتهدد وجوده. استنتجت الدراسة أن الاتحاد الأوروبي وفي كل مرة تواجهه مشكلة أو عقبة فإنه يتردد ويتخبط وذلك لأسباب مختلفة قد يكون أهمها أنه يجب أن ينال قبولا لدى 28 دولة تختلف بالنواحي السياسية والثقافية والاقتصادية. كل ذلك يزيد من تعقيد أي مفاوضات تحاول الوصول لحلول تترك الآخرين تحت اعتقاد أنها ستتفكك. لكنها تفاجئ وتنتهي باتفاقيات وقرارات باتجاه التكامل والاندماج الكلي. بل تعتبر الدراسة أن خروج بريطانيا من الاتحاد يصب كذلك في مصلحة الاندماج الكلي وليس التفكك.

الرسالة الثالثة في هذه الحولية **برقم 648 وبعنوان: تجليات مبادئ إدارة الجودة الشاملة في سورة القصص، قصة موسى نموذجاً للدكتور خالد محمد زغريت من جامعة حماة سوريا.** تحاول هذه الرسالة استقراء مظاهر إدارة الجودة الشاملة ومبادئها في القرآن الكريم وخاصة سورة القصص للبحث عن قدوة تؤثر في إدارة الجودة. كذلك تحاول النظر لهذا من خلال القصص وتحليل تجلياتها وكشف أهدافها. إضافة لذلك فالرسالة تبحث إمكانية جعل مبادئ إدارالجودة الشاملة في قصة موسى التي وردت في سورة القصص مثلا يقتدى به في الإدارة الحديثة.

أما الرسالة الرابعة فتحمل **الرقم 649 وعنوانها: الزمن النحوي في رواية "قمر بيت دراس" للروائي عبد الله تايه للدكتور يوسف محمد البطش من قسم اللغة العربية بجامعة الأقصى غزة فلسطين المحتلة.** وكما يمهرها الدكتور فهو يستخدم هذه الدراسة التي كتبها عبد الله تايه للكشف عن الزمن ودلالته في الرواية ناهيك عن قدرة الكاتب في استخدام الزمن للكشف عن الدلالات العديدة. ولقد عمد الكاتب إلي وصف وتحليل الزمن لملائمته لموضوع الدراسة. ولقد أظهرت دراسته أن الكاتب قد نجح بتوظيف قدراته في الكشف عن دلالات زمنية تخدم وتقوي سياق الرواية.

الرسالة الخامسة تحمل **رقم 650 وبعنوان: يتيمة ابن زريق: مقــاربة تداولية للدكتور سعيد بن عبدالله القرني من جامعة بيشة المملكة العربية السعودية.** تهدف هذه الدراسة إلى النظر في يتيمة ابن زريق وتحليلها وهي التي توصف بأنها من أهم ما كتب في علم اللسانيات.بما إن علم اللسانيات واللغات الإنسانية يهتم بدراسة

خصائص اللغات ويقارن بينها فإن أهمية هذه الدراسة تأتي مما تحاول أن تقدمه للقارئ. تنتهي الدراسة بالتركيز على توافر معايير تداولية في القصيدة.

أما الرسالة السادسة والأخيرة في هذه الحولية **برقم 651 وعنوانها: الدولة اليومية، والارتياب السياسي: بحث في الانثروبولوجيا السياسية للباحث الدكتور سيد محمد علي فارس جامعة بني سويف مصر.** تتكلم الدراسة عن الريبة السياسية كظاهرة عالمية توجد بكل مجتمع إنساني. ليس هناك أي حكومة تتمتع بثقة مواطنيها المطلقة وهذه حقيقة تتجلى لنا يوميا وخاصة بعد معركة "طوفان الأقصى". إلا أن هناك دليلا إمبيريقيا أي تجريبيا هو دلالة واضحة على بروز الريبة السياسية وانخفاض مستويات الثقة العالمية في دول عديدة تمت دراستها. ناهيك عن أن هذه الدول التي وفرت هذه المسوح التي أُجريت على مدى عقود من الزمن، وبنفس الوقت سجلت ارتفاع مستويات الريبة السياسية. من أمتع الدراسات التي تقصت معاني الريبة السياسية وتمثلاتها الثقافية، أبرز سماتها، توضيح تأثير تفاعلات المواطنين مع الدولة، التعرف على أهم تقييمات الأداء المؤسسي وتأثيراته على مستويات الثقة والريبة السياسية.

أ.د. تغريد القدسي-غبرا

رئيسة التحرير

Doi: https://doi.org/10.34120/aass.v44i647.1569
الرسالة (647)

قدمت في: 2022/4/19
أجيزت في: 2022/6/19

• **للاستشهاد:**

العزي، غسان. (2024). الاتحاد الأوروبي بين مخاطر التفكك وديناميةالاندماج. *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية* (44)647.

الاتحاد الأوروبي بين مخاطر التفكك وديناميةالاندماج

The European Union Between the Risks of Disintegration and the Dynamic of Integration

غسان علي العزي
قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – الحولية الرابعة والأربعون 1445هـ/2024م

أ.د.غسان علي العزي

- دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة رين ١الفرنسية، 1988
- أستاذ دكتور
- أستاذ زائر في قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت

الإنتاج العلمي:

أولاً - الكتب:

1 - "العقبات أمام الدور الأوروبي في حل الصراع العربي-الإسرائيلي"، مركز أبو لغد للدراسات، جامعة بيرزيت، 2005.

2 - "سياسة القوة، مستقبل القوى العظمى والنظام الدولي"، مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت 2000

3 - "حزب الله ، من الحلم المسياني إلى الواقعية السياسية"، دار قرطاس، الكويت، 1997.

4 - "المجزرة الأرمنية 1915: قراءة في الأرشيف الدولي" مركز الدراسات الأرمنية ، بيروت 1996.

5 - "الغزو الإسرائيلي للبنان (1982): "الخلفيات والأهداف والتداعيات غير المحسوبة" دار لارماتان، باريس 1990 (باللغة الفرنسية)

ثانياً - الأبحاث:

1 - لماذا خرجت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، مجلة ديفانس ناسيونال، العدد 19 ، يناير 2022 (باللغة الفرنسية).

2 - "العوامل الخارجية والداخلية في التحول الديمقراطي التونسي"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، عدد أبريل 2020.

3 - جدلية مصالح الموقف الأميركي ومبادئه من الثورتين التونسية والمصرية"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 107، يناير 2019.

4 - "التأثير المتبادل بين بنية النظام الدولي وسياسات القوى العظمى: إدارة الرئيس بوش نموذجاً"، بالاشتراك مع د.حسن جوهر، مجلة كلية الآداب، الإنسانيات والعلوم الاجتماعية"، المجلد 79، العدد1، يناير 2019.

5 - "السياسات الأميركية حيال التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية (1990) والعالم العربي(2011)" مجلة سياسات عربية، الدوحة، سبتمبر/أيلول 2014.

6 -"تداعيات الأزمة السورية على لبنان" جامعة بروكسل الحرة، يوليو2012 (بالفرنسية).

7 - " أزمة المنهجية في المنشورات العربية: الحالة اللبنانية"، بحث نقدي في العلوم الاجتماعية" تحرير روجيه هيكوك وإدوارد كونتي، جامعة بيرزيت، 2011 (ص.ص. 259 - 291).

8 - "الجذور السوسيولوجية للثورات العربية"، جامعة هاتاي، تركيا، ديسمبر 2011 (نشر في كتاب بالإنجليزية).

9 - "القوى العظمى والهلال الخصيب"، كلية العلوم السياسية في جامعة لآل نهرو، نيودلهي، الهند، فبراير 2010 (بالإنجليزية).

10 - "لبنان من المشاكل إلى الأزمات"، مجلة كونفليوانس الباريسية، العدد 70، صيف 2009 (بالفرنسية).

11 -" ربيع لبناني؟"، مجلة كونفليوانس الباريسية، العدد 56، شتاء 2006 (بالفرنسية).

12 - "الدين والسياسة في أوروبا" مجلة شؤون الأوسط، العدد 118، ربيع 2005.

13 - "تحولات الدولة في حوض البحر المتوسط: الحالة اللبنانية"، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة سيرجي بنتواز، فبراير 2004 (باللغة الفرنسية).

14 - "مشروع السلام العربي: المنشأ والآفاق وردود الفعل" مجلة كونفليوانس الباريسية، العدد 43، خريف 2002 (باللغة الفرنسية).

15 -"الأطلسية الجديدة والدفاع الأوروبي"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 54 أغسطس 1996.

المحتوى

الملخص 15
المقدمة 17
– المسار التاريخي المعاصر للاتحاد الأوروبي 18
– المشكلة البحثية 22
– منهجية البحث 23
– أهداف البحث 25
– أهمية البحث 25
– تقسيم البحث 25
I – مدخلات التفكك 26
1 – من أزمة اليورو إلى أزمة كوفيد- 19 27
2 – أزمة اللاجئين والنازحين والمهاجرين 32
3 – أزمة عجز ديمقراطي وحوكمة 35
4 – صراع الجغرافيا والهوية 37
5 – "البريكست" حجر الدومينو الأول في المسار التفككي؟ 39
II– مخرجات التكامل 42
1 – الخروج من أزمتي اليورو وكوفيد- 19 43
2 – الهجرة كحل للمشكلة الديمغرافية في القارة العجوز 45
3 – نحو هوية أوروبية عابرة للجغرافيا 49
4 – الديمقراطية في أوروبا، النخب والمؤسسات 54
5 – البريكست: نعمة أم نقمة؟ 57
خلاصة ونتائج 60
الملاحق 64
الهوامش 70
المراجع 72

الملخّص

هدف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى اختبار صحة المقولة الرائجة في أوساط بعض الباحثين والسياسيين والقائلة بأن الاتحاد الأوروبي يتجه صوب التفكك والانهيار بفعل الأزمات المتراكمة التي تواجهه منذ الأزمة المالية العالمية في العام 2008 ولاسيما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد(البريكست). **المنهجية:** تستخدم الدراسة منهج التحليل النسقي لديفيد إيستون حيث تشكل أزمات اليورو والمهاجرين والهوية والبريكست وكوفيد-19 وغيرها مدخلات النسق السياسي الأوروبي في حين تتشكل مخرجات هذا النسق من قرارات وأفعال الاتحاد الأوروبي في سعيه لإيجاد حلول لهذه الأزمات. وبطريقة التغذية الراجعة تريد الدراسة تبيّن ما إذا كانت هذه المخرجات تشكل دفعا في طريق المزيد من الأزمات والمشاكل التي تهدد وجود الاتحاد وتدفعه للتفكك، أو أنها على العكس تؤدي إلى تمتين الروابط التكاملية والاندماجية في الاتحاد. **النتائج:** توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أنه في كل مرة يواجه فيها الاتحاد الأوروبي أزمة مستعصية يبدي تخبطاً وعجزاً حيالها لأسباب عديدة أهمها أنه ذهب في مسار التوسع إلى درجة وصل معها إلى 28 دولة تختلف فيما بينها من النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها، الأمر الذي يعقد المفاوضات الباحثة عن حلول للأزمات ما يوحي لكثير من الباحثين والسياسيين بأن الاتحاد يقترب من التفكك. ولكن في كل مرة كانت هذه المفاوضات المعقدة تنتهي باتفاقات وقرارات تصب في مصلحة التكامل والاندماج. ومن ثمَّ فلا صحة للمقولات التي تتنبأ بنهاية الاتحاد وتفككه، حتى خروج بريطانيا من الاتحاد فإنه يصب في مصلحة الاندماج، وليس التفكك..

الكلمات المفتاحية الدالة: الاتحاد الأوروبي، اليورو، الهوية، البريكست.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــــة

بعد أكثر من خمسة وستين عاماً على المغامرة الأوروبية يجد الاتحاد الأوروبي نفسه أمام تحد مزدوج: وجوده نفسه وقدرته على التكيف في بيئة دولية متغيرة ومضطربة، فتسارع مسار العولمة يهدد بتحويل الاتحاد تدريجياً إلى مقاطعات بل ربما إلى تفككه، فهو يقوم على تراكب طبقات وفضاءات (منطقة اليورو، منطقة شنغن..) تبدو من الخارج كمناطق ازدهار خارج عصر منطق القوة السائد في العالم، ويقدم نفسه كنموذج سياسي مثالي قائم على مبدأ تعاون واندماج إقليميين لا نظير لهما في العالم.

وتؤكد معاهدة لشبونة الموقعة في العام 2007 بأن الاتحاد الأوروبي يريد «اجتياز مرحلة جديدة في مسار الاندماج الأوروبي الذي بدأه بإنشاء المجموعات الأوروبية» المستوحاة من الإرث الثقافي والديني والإنساني لأوروبا. هذا الطموح الكبير اصطدم بأزمات متعددة ومتنوعة ضربت أوروبا منذ عدة سنوات، وأدت إلى تراجع واضح لمسارها الاندماجي وإلى «انقطاع عاطفي» بين المواطنين والمؤسسات الأوروبية، وهو ما عبر عنه البابا فرانسوا في خطاب ألقاه في الفاتيكان في 24 مارس /آذار 2017 أمام كل زعماء الاتحاد الأوروبي بمناسبة الذكرى الستين لمعاهدة روما (1957) عندما حثهم على استعادة معنى رسالتهم التاريخية. فبعد أن تحدث عن معاهدة روما التي افتتحت «حقبة السلام الأطول في القرون المنصرمة» اعتبر أن «فكرة الأزمة تسيطر على الحقبة التي نعيشها اليوم». إنها أزمة اقتصادية واجتماعية، أزمة العائلة والمؤسسات والمهاجرين...واللائحة تطول. وفي النهاية دعا القادة الأوربيون إلى «القيام بجهود متميزة كي لا تضيع الإنجازات المهمة التي تحققت إلى اليوم» (Le Monde, 25/3/2017).

وينهض التموضع الدولي لأوروبا على ذاكرة مزدوجة: ذاكرة بعيدة عن الاكتشافات الكبرى التي قادت إلى «نسق-عالم» أو ما يمكن تسميته بال«نظام

العالمي»، وذاكرة قريبة عن الحربين العالميتين اللتين أفضيتا إلى شعار «أبداً لن يحدث ذلك مجدداً». فبين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر مارس الأوروبيون هيمنة عالمية أو على الأقل تفوقاً عالمياً بفضل قدراتهم التنظيمية والتكنولوجية. إنهم بشكل من الأشكال مخترعو العولمة، لكنهم أيضاً هم أنفسهم الذين مارسوا انتحاراً جماعياً في النصف الأول من القرن العشرين، وهذه القدرة على التدمير الذاتي طبعت الهوية الأوروبية. وتبقى ذكريات الحربين العالميتين حاضرة على الدوام لتذكر الأوروبيين بأن السلام الذي ينعمون به منذ العام 1945 ليس بالضرورة سلاماً أبدياً بل عليهم السهر على حمايته وصيانته. فالمشروع الذي أطلقه مؤسسو الوحدة الأوروبية مشروع «كانطي» لكنه يصطدم بعالم «هوبسي».[1]

المسار التاريخي المعاصر للاتحاد الأوروبي:

أسس البناء الأوروبي تقف على هذا الإرث التاريخي الثقيل والطموح إلى الاندماج الذي يمر بالتخلي -ولو الجزئي- عن السيادة، ويهدف إلى وضع حد نهائي للحروب بين دول القارة. وبدايات هذا البناء تحققت في ظروف دولية خاصة إبان الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي التي شيدت جداراً في برلين قسّم أوروبا إلى نصفين شرقية وغربية. ومنذ نهاية الحرب العالمية مر المسار الاندماجي الأوروبي بسبع حلقات(Frank, 2017):

1 - **الحلقة الأولى (1944-1949):** عند الخروج من الحرب العالمية الثانية لعبت الولايات المتحدة الدور الأساسي في إطلاق الحلقة الأولى عبر مشروع مارشال و«المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي»[2] التي ضمت ثمانية عشر عضواً[3]. وقد انضمت إلى هذا التعاون الاقتصادي مبادرات سياسية هادفة إلى الاتحاد عبر مؤتمر لاهاي في العام 1948 قبل إنشاء «مجلس أوروبا» في العام 1949. وبعد اجتياح براغ من قبل السوفييت ثم حصار برلين أسس حلف الأطلسي الشمالي (1949) لتحالف سياسي-عسكري بين الولايات المتحدة وكندا وعشر دول أوروبية[4] وقد استحوذت بذلك على ضمانات أمنية في مواجهة الاتحاد السوفييتي. في هذه الحلقة الأولى ظهرت خلافات أساسية في وجهات النظر بين لندن وباريس، الأمر الذي

دفع هذه الأخيرة إلى التوجه صوب عدوها التقليدي الألماني بدل الاستمرار في التفاوض مع حليفها البريطاني. وهكذا بدأ البناء الأوروبي بالقيام على أساس المصالحة بين المهزوم في العام 1940 والمهزوم في العام 1945. وكان أرستيد بريان وزيرا لخارجية رئيس الوزراء الفرنسي بين الحربين العالميتين يردد بأنه لا سبيل لوضع حد للحروب الأوروبية إلا بقيام وحدة بين ألمانيا وفرنسا، وقد صدقت نبوءته.

2 - **الحلقة الثانية (1950-1954):** رئيس الوزراء الفرنسي روبرت شومان كلف وزير التصميم جان مونيه بوضع تصور لتحالف أوروبي متين يمكن مناقشته مع المستشار الألماني كونراد اديناور، يقضي بالتوصل إلى كيان أوروبي فوق وطني عبر مقاربة تدرجية وتدريجية سماها «الخطوات الصغيرة» استوحى منها شومان الإعلان الذي أطلقه في مايو/أيار 1950 والذي فتح المسار الوحدوي الأوروبي الذي بدأ بإنشاء «المجموعة الأوروبية للفحم الحجري والصلب» في أبريل/نيسان من العام 1951 المشكلة من ست دول[5]. لكن هذا الإنجاز لم يتبعه إنجاز آخر في المجالين السياسي والعسكري بعدما رفضت فرنسا مشروع «المجموعة الأوروبية للدفاع» في العام 1954، الأمر الذي دفع ألمانيا للانضمام إلى الناتو في العام 1955. وقد رد الاتحاد السوفييتي بتشكيل حلف وارسو فتحولت القارة الأوروبية عندئذ إلى ساحة صراع بين الجبارين.

3 - **الحلقة الثالثة (1955-1969):** هي مرحلة إطلاق «المجموعة الاقتصادية الأوروبية» (معاهدة روما للعام 1957) بعد إنشاء «أوراتوم» أي «المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية» المسؤولة عن تنسيق البرامج البحثية في المجال النووي بين الأعضاء الموقعين. وهكذا بدأ البناء الاوروبي ينهض على مثلث مؤسسي أضلاعه المفوضية التي تقترح وتنفذ ومجلس الوزراء الذي يقرر، والبرلمان الأوروبي الذي يقوم بصياغة المشاريع والمطالب. في هذه المرحلة تقدمت لندن بطلب الانضمام إلى المجموعة في العام 1961، ثم مجدداً في العام 1967 لكنها في الحالتين جوبهت بفيتو الجنرال ديغول الذي كان يعتبرها حصان طروادة لواشنطن في أوروبا.

4 - **الحلقة الرابعة (1969-1974):** بعد استقالة شارل ديغول وافق خلفه جورج بومبيدو على انضمام لندن إلى المجموعة الأوروبية، وذلك في العام 1973 الذي شهد أيضاً انضمام الدانمرك وإيرلندا بالتوازي مع حرص باريس على تعميق وتوثيق علاقاتها بألمانيا الفدرالية، الأمر الذي أفضى إلى «خطة فيرنر»(1970) التي توصي بإنشاء «مركز قرار اقتصادي» في أوروبا. هنا برزت المفارقة الفرنسية التي تحبذ اتحاداً اقتصادياً ونقدياً لكن من دون التخلي عن سيادتها في الموضوع المالي والموازنة.

5 - **الحلقة الخامسة (1974 - 1985):** خلال هذه المرحلة تم الاتفاق على عقد اجتماعات قمة دورية بين زعماء الدول الأعضاء كما وافق الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان على الاقتراع الشعبي لاختيار أعضاء البرلمان الأوروبي. في هذه الحقبة انضمت اليونان إلى المجموعة تبعتها أسبانيا والبرتغال ليصل عدد أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى اثنتي عشرة دولة. من ناحية أخرى لم تتوقف رئيسة الوزراء البريطانية مرغريت تاتشر التي رفعت الصوت «أريد استعادة أموالي» عن المطالبة بالاعتراف بالوضع الخاص لبلادها في المجموعة الأوروبية ومن ثمّ إعفاؤها من تطبيق بعض نصوص الاتفاقيات الأوروبية واستثناؤها من عملية الاندماج لاسيما السياسي والقانوني (www.vie-publique.fr/eclairage/19375) في وقت كانت سياساتها تدفع في اتجاه التسريع في اندفاعة الموجة النيوليبرالية الآتية من الولايات المتحدة التي كان يرأسها الجمهوري رونالد ريغان .هذا في وقت كان فيه الرئيس الفرنسي الاشتراكي فرانسوا ميتران يفضل السير في اتجاه «المزيد من أوروبا» على حساب سياسة الدفع الاقتصادي التي وعد بها.

6 - **الحلقة السادسة (1986-1995):** هنا بدأ التحول الكبير للقارة بداية مع «الميثاق المشترك» في العام 1987 الذي حدد هدفاً هو التوصل إلى إنجاز السوق الأوروبي المشترك قبل أن ينتقل الأوروبيون، بفعل انهيار جدار برلين وانتهاء القطبية-الثنائية والحرب الباردة، إلى القفز خطوة كبيرة مهمة إلى الأمام عبر التوقيع على معاهدة الاتحاد الأوروبي في ماستريخت

في 7 شباط/فبراير 1991. هذا الاتحاد حل محل المجموعة الاقتصادية مع الطموح بخلق مواطنة أوروبية وعملة موحدة واندماج سياسي ودفاعي على المدى الأطول. في العام 1995 انضمت النمسا والسويد وفنلندا إلى الاتحاد، وفي الوقت نفسه تقريباً انفجر الصراع الأهلي اليوغوسلافي كاشفاً عن عجز أوروبا الفاضح عن ضمانة الأمن في عقر دارها، ذلك أن التدخل العسكري الأميركي الذي ارتدى عباءة الحلف الأطلسي هو الذي وضع نهاية لهذا الصراع عبر اتفاق دايتون الموقع في أوهايو في العام 1995. هذه الإهانة دفعت فرنسا وبريطانيا إلى إعلان سان مالو في العام 1998 الذي أريد منه أن يكون نقطة انطلاق لسياسة أوروبية مشتركة في مجالي الأمن والدفاع.

7 - **الحلقة السابعة (1998-2004):** شهدت هذه المرحلة توسيع الاتحاد الأوروبي عبر انضمام عشر دول جديدة إليه معظمها من المعسكر الشرقي السابق، والتي رمت من وراء هذا الانضمام إلى التخلص من النفوذ الروسي والاستفادة من الضمانات الأمنية التي يقدمها حلف الاطلسي[6]. هذا التوسيع تطلب إطاراً مؤسساتياً جديداً رسمته الاتفاقية «حول مستقبل أوروبا» التي ترجمت نفسها بالدستور الأوروبي المشترك الذي وضع صياغته مئة من الحكماء الأوروبيين برئاسة الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان. عرض هذا الدستور على الاستفتاء الشعبي في فرنسا ثم هولندا في العام 2005 فسقط، ما دفع القادة الأوروبيين إلى البحث عن مخرج جديد عبرت عنه اتفاقية لشبونة، في العام 2007، التي تستعيد العديد من مواد هذا الدستور بصياغة مختلفة. ومنذ ذلك الوقت توقفت الحلقات التاريخية، ولم يعد المسار الأوروبي يسير في حلقات إلى الأمام بل بات جامداً يواجه الأزمة تلو الأخرى.

والدروس المستفادة من التاريخ الأوروبي كثيرة، لكنها تقع تحت عنوان عريض واحد هو «لن يتكرر ذلك أبداً» أي الحرب بين دولة أوروبية وأخرى. من هنا حصل التراجع الكبير للميزانيات العسكرية والانصراف للمجهود الاقتصادي على حساب

المجهود العسكري. ألمانيا على سبيل المثال اعتمدت على حلف الأطلسي حفاظاً على أمنها، وحاول الجميع إقامة أمن جماعي لكنهم لم يقدموا المساهمات الضرورية لذلك، وحتى مساهماتهم في حلف الأطلسي بقيت ضعيفة ما خلق مشاكل مع الولايات المتحدة التي هيمنت عليه وقامت بتوجيهه وفقاً لمصالحها. وبعد عقود طويلة من هذا التخاذل بات من العسير قلب الموازين عند حدوث أزمة طارئة؛ لذلك لم يكن من المفاجئ أن يتولى المبعوث الأميركي جورج ميتشل قيادة المفاوضات التي أدت إلى اتفاقية دايتون في العام 1995 ثم اتفاقية ستورمونت في العام 1998 اللتين وضعتا حداً للصراع في يوغوسلافيا ثم إيرلندا الواقعتين في قلب أوروبا. وبعدها في العام 1999 بمناسبة خرق الرئيس الصربي ميلوسوفيتش لاتفاقية رامبويه كان على الولايات المتحدة التدخل وقصف بلغراد لمدة شهر كامل والتسبب بتفكك يوغوسلافيا السابقة. ومن دون دفاع مشترك وسياسة خارجية مشتركة يصعب بناء «ولايات متحدة أوروبية» فالعملة وحدها لا تكفي لا سيما أنها هي الأخرى سوف تتعرض لأزمات وهزات تهدد وجودها. وهكذا منذ أواسط العقد الأول من القرن الجاري أخذ الاتحاد الأوروبي يعاني من ضعف شديد في مواجهة الأزمات المتلاحقة الداخلي منها كما العالمي الآتي من الخارج، لتزداد النزعات الاندماجية ضعفاً وتتقدم عليها النزعات المشككة بالاتحاد والجدوى منه على خلفية شعبوية متنامية.

المشكلة البحثية:

سال حبر كثير، وما يزال، على أيدي محللين ومراقبين ذوي مصداقية، حول إمكانية تفكك الاتحاد الأوروبي تحت عبء الأزمات التي مر بها، وكشف عن غياب التضامن الضروري بين أعضائه لمواجهتها، وجاء البريكست أو خروج بريطانيا من الاتحاد ليزيد من مصداقية هذه التنبؤات التي اعتبرت البريكست حجر الدومينو الأول في مسار التفكك والاضمحلال. فعلى سبيل المثال لا الحصر خرج نقاش في جامعة أوكسفورد في 23-11-2017 إلى الخلاصة بأن «انهيار الاتحاد الأوروبي بات أمامنا» وهذه قناعة انتشرت في أوساط الكثير من المعلقين والمحللين (Rosamond, 2016).

يريد هذا البحث وضع هذه المقولة تحت الاختبار فيطرح السؤال الآتي: هل بدأ الاتحاد الأوروبي بالفعل مساراً انحدارياً نحو التفكك فالزوال؟ أم أن الأزمات التي

يواجهها تشكل على الأرجح دافعاً للاستمرار في المسار الاندماجي؟ وكيف؟ للإجابة على هذا التساؤل لا مناص من الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية المتعلقة بالأزمات التي كشفت عن هشاشة البناء الأوروبي ودفعت إلى التنبؤ بتفككه:

- هل أصابت أزمات اليورو والنازحين وكوفيد-19 الاتحاد الأوروبي بوهن يصعب شفاؤه أم أنها على العكس شكلت سبباً للمزيد من التضافر والتعاون في طريق التكامل نحو الاندماج؟
- هل يشكل «العجز الديمقراطي» بالفعل سبباً لتخلف المسار التكاملي الاندماجي أو لتقدمه؟
- إزاء صعوبة بل ربما استحالة بناء هوية أوروبية بالمعنى التقليدي للهوية والمواطنة، هل يتمكن الاتحاد الأوروبي من اجتياز عقبات الجغرافيا والثقافة والسيادة الوطنية والسرديات التاريخية المختلفة من أجل بناء هوية مستحدثة فريدة؟
- هل يشكل البريكست بداية لدينامية تفكك أم أنه على العكس يعطي دفعاً جديداً للمسار الاندماجي؟

منهجية البحث:

للإجابة على هذه الأسئلة يستعين البحث بمنهج التحليل النسقي أو النظمي[7] لصاحبه ديفيد إيستون الذي يتناول النسق على أنه وحدة للتحليل، وهو مجموعة من العناصر، التي تشكل كلاً متكاملاً، وترتبط فيما بينها وظيفياً، عبر تفاعل واعتماد متبادلين، إلى درجة أن التغيير في أحدهما يؤثر على بقية العناصر. وقد يتشكل النسق من أنساق فرعية، وكل واحد من هذه الأخيرة قد ينقسم بدوره إلى أنساق فرعية أصغر. وهكذا -مثلا- يمكن اعتبار الاتحاد الأوروبي نسقاً رئيسياً ينقسم إلى أنساق فرعية كالدول الكبرى والصغرى فيه أو دول شماله ودول جنوبه أو الدول المتوسطية أو الإسكندنافية إلخ. والاتحاد الأوروبي يمكن تناوله بالتحليل كنسق فرعي داخل نسق رئيسي أكبر هو النسق الدولي.

والمعروف أن إيستون قدم إطاراً لتحليل عملية النسق السياسي يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية

التغذية العكسية أو الاسترجاعية. والمدخلات هي التأثيرات والضغوط التي يتعرض لها النسق فتدفعه إلى النشاط والحركة، وهي تنبع من البيئة الخارجية (أزمة دولية، جائحة وبائية، تدفق نازحين، إلخ.) ومن داخل النسق نفسه (خلافات داخلية، أزمة اقتصادية، أزمة حكم، إلخ.) . قسم إيستون المدخلات إلى قسمين: أحدهما يشكل دعماً لعمل النسق وثانيهما يشكل ضغوطاً عليه، ويتفاعل هذان القسمان داخل النسق ليخرجا على شكل قرارات وأفعال (والتي قد تكون إيجابية أو رمزية أو سلبية) تعود إلى النسق مجدداً (مدخلات) عن طريق التغذية الاسترجاعية، وهكذا في عملية مستمرة لا تتوقف (Easton, 1953, 1965).

سوف يركز هذا البحث على المدخلات التي تشكل ضغوطاً على النسق الأوروبي إلى درجة تهديده بالتفكك بحسب محللين كثر، وهي عبارة عن الأزمات الكبرى التي عصفت بالاتحاد مثل أزمات اليورو والنازحين وكوفيد-19 والبريكست. لن يكون هناك اهتمام بالمدخلات التي تشكل دعماً لهذا النسق، والتي هي مرونة النسق وقدرته على التكيف وقوة تنظيمه ورغبة أعضائه، في جلهم على الأقل، باستمرار الاتحاد ومنع انهياره، ولا ننسى أن معظم هؤلاء الأعضاء كانوا قوى عظمى واستعمارية طيلة قرون طويلة من التاريخ، ومن ثمّ فلديهم تجارب عريقة في قيادة الدول والمفاوضات والبحث عن المصالح، وغير ذلك.

وفي المخرجات سوف يتفحص البحث كيفية معالجة الاتحاد الأوروبي لهذه الأزمات والقرارات التي خرج بها، وهل تشكل هذه القرارات بالتغذية العكسية مدخلات في فئة المطالب والضغوط أو فئة الدعم والمساندة، وبتعبير آخرهل من شأن هذه القرارات والأفعال التعجيل في انهيار البناء الأوروبي أو على العكس تدعيم البنيان وخطوات إلى الأمام في مسيرة التكامل وربما الاندماج.

ليست مهمة البحث الاستغراق في شرح تحليل نموذج إيستون وتطبيقاته هنا ولا تفصيلات غابرييل آلموند، رائد البنائية الوظيفية، لوظائف المدخلات أو تحليلات ألموند وباول لوظائف المخرجات، ولكن مجرد الاستفادة من الإطار العام لتحليل النظم الذي بالمناسبة تعرض لانتقادات كثيرة على أيدي بعض علماء السياسة، والتي لا مجال للخوض فيها في هذا السياق.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على آليات عمل الاتحاد الأوروبي، وهو اتحاد يبقى إلى اليوم فريداً من نوعه فلا هو فدرالية ولا كونفدرالية ولا اتحاد كامل بين دول؛ إذ إن شكله النهائي وحدوده الجغرافية النهائية ما يزالان قيد التبلور. كما يهدف إلى التعمق في أزماته وأسبابها ونتائجها ومدى تأثيرها على مسيرته الاتحادية، وذلك بهدف الخروج بعمل أكاديمي موضوعي بعيداً عن الآراء والتوقعات التي يطلقها محللون كثر لا تنهض على أسس برهانية علمية.

أهمية البحث:

من الناحية العلمية يسعى البحث لأن يأخذ مكانه في المكتبة الأكاديمية السياسية العربية التي تفتقد إلى عمل أكاديمي يحلل أزمات الاتحاد الأوروبي ليستكشف مدى قدرته على اجتراح الحلول لها، ومن ثمّ الاستفادة منها للتقدم في المسار التكاملي. ومن الناحية العملية يمكن استخدام نتائج البحث في عمليات التنقيب عن وسائل معالجة الأزمات في تجمعات إقليمية أخرى شبيهة كمجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال لا الحصر.

تقسيم البحث:

مستفيداً من مقترب تحليل النظم ينقسم البحث إلى قسمين: الأول هو المدخلات، وهي عبارة عن الضغوط والمطالب أي أهم الأزمات المتهمة بأنها تشكل عوامل هدم للبناء الأوروبي، وهي على وجه التحديد أزمات اليورو والنازحين وكوفيد19- والهوية والديمقراطية. أما القسم الثاني فهو عبارة عن المخرجات أي الطريقة التي تمت بها معالجة هذه الأزمات؛ وذلك لمعرفة ما إذا كانت القرارات والأفعال الناجمة عن هذه المعالجة تشكل، في تغذيتها الاسترجاعية كمدخلات جديدة، دعماً ومساندة للاندماج الأوروبي أو على العكس مزيداً من الضغوط والأعباء.

وعن عمد سوف يتم إهمال ما يتعلق بالسياسة الدفاعية والخارجية المشتركة، وذلك لثلاثة أسباب: أولها أنه إذا كان صحيحاً أن وجود مثل هذه السياسة المشتركة يشكل عاملاً اندماجياً أكيداً إلا أن غيابها لا يشكل بالضرورة سبباً للتفكك والانهيار، ثم

إن الاتحاد أحرز تقدماً كبيراً في معاهدة لشبونة بإنشائه، منذ العام 2010، لمنصبي الرئيس الأوروبي والممثل الأعلى للسياسة الخارجية المشتركة، فقد بات الاتحاد قادراً على التكلم بلسان واحد في المحافل الدولية، وإن كان ذلك لا يعني بأنه بات يمتلك سياسة خارجية واحدة. وثالث الأسباب أن توحيد السياسة الدفاعية والخارجية بين مجموعة كبيرة من الدول ليس بالأمر الذي يمكن تحقيقه في سنوات أو عقود قليلة بل هو مسار طويل قد يسير على سرعات مختلفة وعبر تكتلات متنوعة (أنساق فرعية) داخل الاتحاد نفسه، كما يحصل اليوم، قبل تحقيق الوحدة المنشودة.

I – مدخلات التفكك:

على عكس ما كان يحلم به جان مونيه، وزير التصميم في حكومة شومان الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية الذي وضع التصورات الأولى للمشروع الأوروبي، بينت التجارب بأن المرور من الاتحاد الاقتصادي إلى الاتحاد السياسي ليس آلياً أو حتمياً، فالثقافات السياسية والمصالح الوطنية لكل دولة تبقى حائلاً دون ذلك. وتعاني المؤسسات الأوروبية من الصعوبة بل العجز أحياناً عن إقناع بعض الشعوب والحكومات بأهمية وضرورة الإجراءات التي تتخذها وقت الأزمات. هناك مشكلة تواصل بين السلطات فوق-الوطنية والقواعد الشعبية، مشكلة هوة واسعة تفصل ما بين النخبة والقاعدة، فالنخبة هي التي صنعت الاتحاد ومن يراقب نسب التصويت في الاستفتاءات الشعبية على المعاهدات التكاملية والاندماجية الأوروبية يلاحظ فتوراً شعبياً حيالها[8] ويصل إلى الاستنتاج بأن الزعماء وحدويون أكثر من الشعوب وهم الذين قادوا الشعوب نحو الاتحاد وليس العكس. هناك إذن مشكلة ديمقرطية ومشكلة هوية أوروبية لم تتبلور بعد في وجود هويات وطنية وثقافات قومية تخشى على نفسها من الهوية فوق القومية ومن المهاجرين الآتين من ثقافات مختلفة.

بعيداً عن الاستغراق في شرح وتحليل معمقين لأسباب ومآلات الأزمات والإشكاليات التي وقفت، وما يزال بعضها يقف في وجه المسار الاندماجي الأوروبي، سوف يهتم هذا المبحث بتفحص بعض أخطارها، والتي شكلت بتداعياتها تهديداً حقيقياً بل ربما كانت سبباً لتفكك الاتحاد الأوروبي وعودة الأمور إلى ما كانت عليه في القرون المنصرمة، طالما أن السلام الأبدي الذي تكلم عنه كانط يبقى حلماً طوباوياً في حالة الطبيعة الهوبسية التي يعيشها المجتمع الدولي.

1 – من أزمة اليورو إلى أزمة كوفيد-19:

وضعت معاهدة ماستريخت خمسة معايير ضرورية للدخول في الاتحاد النقدي في مرحلته الأخيرة : -ألا يتخطى العجز العام نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي،

- الا يزيد الدين العام عن 60% من هذا الناتج،
- ألا يتخطى التضخم 1,5% من متوسط التضخم السائد في ثلاث دول أعضاء حققت أفضل النتائج في مجال استقرار الأسعار،
- ألا تزيد نسب الفوائد، على المدى الطويل، أكثر من 2% من تلك السائدة في ثلاث دول أعضاء حققت أفضل النتائج في مجال نسب الفوائد،
- أن تكون الدولة المعنية منضوية في النظام النقدي الأوروبي منذ عامين على الأقل دون أن تكون قد اضطرت خلالها إلى زيادة أو خفض قيمة عملتها بأكثر مما يسمح به هذا النظام النقدي.

اعتبرت المعاهدة هذه الشروط ضرورية لتحقيق التقارب (convergence) الذي لا بد منه بين الاقتصادات الأوروبية المختلفة كي تستطيع الاندماج فيما بينها. لكن سعي الدول لتحقيق هذه الشروط لم يكن دون عثرات كادت تطيح بالمشروع الاتحادي برمته. فقد كان على بعض الدول أن تعيد النظر بسياساتها الاجتماعية في وقت تشتد فيه أزمة البطالة. وبدا توحيد التشريعات الوطنية المختلفة، أو أقله، تحقيق التقارب الأقصى في ما بينها عملاً شاقاً لا تقدر عليه كل الدول في ظل الاختلافات التقليدية التي تعود إلى عصور طويلة. وكان التفكير السائد لدى كثير من الاقتصاديين والمحللين الأوروبيين أن عدداً قليلاً جداً من الدول ، لاسيما من الجنوب الأوروبي، سوف ينجح في تحقيق المعايير الضرورية للدخول في الاتحاد النقدي-اليورو- في موعده المقرر في بداية العام 1999، وأنه من الضروري تأجيل هذا الأخير لسنوات عدة. هذا رغم الجهود الحثيثة التي راحت تبذلها الحكومات عبر سياسات ضريبية سببت لها مشاكل اجتماعية وانتخابية، في سبيل تنفيذ شروط ومعايير معاهدة ماستريخت.

لكن حدثت المفاجأة الكبرى عندما نشرت المفوضية الأوروبية تقريراً في 25 مارس 1998 هو أقرب إلى «إعلان الانتصار»(LeMonde,26-3-1998) يقول بأن

كل الدول الأعضاء، ما عدا اليونان، «قهرت التضخم» واتخذت إجراءات بنيوية تتمتع بالديمومة والاستمرار، ووافقت المفوضية على منح استثناءات وإعفاءات خاصة لبريطانيا والسويد والدانمرك والنمسا من بعض الشروط في مقابل البقاء في الاتحاد الأوروبي وعدم الخروج منه، كما وافقت على خطة لمساعدة اليونان على تحقيق معايير الانضمام في فترة زمنية وجيزة، وهذا ما سوف يحصل.

وبعد أن رأى اليورو النور أخذت دول من أوروبا الشرقية السابقة تنضم تباعاً إلى الاتحاد الأوروبي الذي كان عليه أن يبذل جهوداً مضنية، ويقدم الكثير من المساعدات، على أشكالها، لمساعدة اقتصاديات كانت شيوعية في السابق، وتعاني من العديد من المشاكل والاختلافات مع اقتصاديات ليبرالية متقدمة كألمانيا وبريطانيا وفرنسا على سبيل المثال، وهي فروقات سوف تشكل عثرات في طريق المشاريع الاندماجية والتكاملية الأوروبية.

وقبل أن تكتمل عملية توسيع الاتحاد الأوروبي إلى 28 دولة تلقى ضربة عنيفة جراء الأزمة المالية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة في العام 2007-2008 . ميكانيزمات هذه الأزمة باتت معروفة (Attali, 2009): انفجار الفقاعة المالية متبوع بجفاف الائتمان وبانهيار مفاجئ للإنتاج والتجارة. وعلى عكس ما حدث في العام 1929 لم يختنق الاقتصاد العالمي لأن رد فعل الدول (لاسيما مجموعة العشرين) كان تعاونياً عبر الإسراع في إنقاذ المصارف والمؤسسات المالية المهددة بالإفلاس . لكن هذه الدول لاسيما المتقدمة منها لم تتمكن من تجنب الانجراف المفرط للمديونية العامة (التي ارتفعت في الحالة الفرنسية مثلاً من 65% إلى 85% من الناتج المحلي الإجمالي)، الأمر الذي تسبب بصدمة غير متساوقة في منطقة اليورو[9] وكشف عن عمق الهوة التي تفصل ما بين دول المحيط الأوروبي الهشة (كاليونان والبرتغال وإيرلندا وحتى إيطاليا وإسبانيا) من جهة، والدول ذات القدرة التنافسية الأكبر (كألمانيا وهولندا وفنلندا) من الجهة المقابلة. كما كشفت هذه الأزمة عن عمق الخلافات بين الدول؛ فمثلاً أصرت ألمانيا على أن تطبق حكومة سيريزا الاشتراكية اليونانية تقشفاً صارماً في مقابل مساعدتها على الخروج من أزمتها في حين أن الرئيس الاشتراكي الفرنسي هولاند كان يؤيد أثينا في رفضها الخطط التقشفية. لكن الجميع اضطر في

النهاية وبعد مفاوضات عسيرة للخضوع لشروط المستشارة إنجيلا ميركل، الأمر الذي فتح المجال أمام المساعدات الأوروبية لأثينا، وتلك المتأتية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك في شكل هبات وقروض طويلة الأجل وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أن الخطط التقشفية غير الشعبية أطاحت فيما بعد بحكومة سيريزا الاشتراكية اليونانية رغم نجاحها في إخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية.

هذه الأزمة كانت دولية وتتخطى الاتحاد الأوروبي. إنها أزمة انتقالية تتطلب تصحيح بعض الحركات المفرطة وغير المنتظمة في العولمة، وتعكس بشكل أكثر هيكلية تحولاً في مركز ثقل هذه العولمة نحو البلدان الناشئة لاسيما في آسيا، وتحديداً الصين، وربما الهند، والتي يبدو بأنها تمثل المستقبل إذ يتركز فيها ثلاثة أرباع النمو العالمي. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي مثلت هذه الأزمة تحدياً هائلاً إذ إنها كشفت بوضوح عن مكامن ضعف عميقة، واستدعت نقاشات داخلية ومراجعة عميقة لجذور الأزمة وطروحات لحلول تم وضعها موضع التنفيذ.

وما كاد الاتحاد، ولاسيما اليونان ثم قبرص، يخرج من أزمة اليورو، ويستعيد العافية الاقتصادية والنمو، حتى جاءت جائحة كوفيد-19، التي ضربت العالم أجمع، لتضرب الاقتصادات الأوروبية بشكل عنيف. لقد فوجئ الجميع بسرعة انتشار الجائحة التي لم يكن العلماء يعرفون عنها الشيء الكثير، ولم تكن الدول وأجهزتها الصحية على استعداد لمواجهتها؛ ما تسبب بفوضى عارمة على طريقة «كل ينجو بنفسه» فغاب التضامن والتنسيق الأوروبيان، وأخذت كل دولة تتدبر أمرها بما أوتيت من قدرات ووسائل وغرقت القطاعات الصحية الأوروبية، لا سيما في إيطاليا، أمام أعداد المرضى وكشفت عن عجز مدقع وشارفت على الانهيار.

كان على الجميع أن يتخذ إجراءات تقييدية صحية كان لها أبلغ الأثر السلبي على النمو الاقتصادي في دول الاتحاد، والذي صار سلبياً في العام 2020 (باستثناء إيرلندا التي رغم ذلك عرفت تراجعاً كبيراً عن الأعوام السابقة للأزمة). فقد سجلت إسبانيا نمواً سلبياً -11%) وإيطاليا (-8,9%) وكرواتيا (-8,4%) واليونان (-8,2 %) وفرنسا (-8,1%) والبرتغال (-7,6%) إلخ. في مقابل معدل عام للاتحاد بلغ 7-% بعد أن كان +5,5% في العام 2019 أي أن الفارق كان 12 نقطة، وهو رقم

كبير(touteleurope, 2021) هذا التراجع غير المسبوق في النمو الاقتصادي وقت السلم دق جرس الإنذار ودفع الاتحاد الأوروبي لاتخاذ خطوات سريعة لمنع الأمور من السير نحو انهيار محتم على خلفية تحليلات سياسية تنعى الاتحاد الأوروبي وتعتبره بناء هشاً قضت عليه الجائحة.

هذه المخاوف دعمتها بعض الوقائع؛ فمثلاً عندما تقدمت المفوضية الأوروبية بمشروع «الجيل المقبل للاتحاد الأوروبي» واجهتها معارضة الدول الأعضاء في الشمال الأوروبي في ربيع العام 2020 (هولندا والدانمرك والسويد والنمسا) التي انتقدتها لكونها تستند إلى المنح وليس القروض، ثم دول فيسغراد (بولونيا والمجر وتشيكيا وسلوفاكيا) التي رأت بأن الخطة ليست سخية ما فيه الكفاية حيال الدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض، وفي خريف العام 2020 تم اختطاف خطة التعافي هذه من قبل بولونيا والمجر عبر التهديد بالفيتو احتجاجاً على الإجراءات التي تحمي المصالح المالية للاتحاد من انتهاكات الدول للقوانين (www.gov.pl/web/eu/joint-declaration-) وكان يجب التفاوض وإدخال تعديلات مالية وقانونية ليتمكن المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2020 من اقناع بولونيا والمجر بسحب التهديد بالفيتو.

ومن جهة ثانية ساهم الوباء في تفاقم أزمة سيادة القانون، وهو مسار معقد قائم منذ أكثر من عقد ومستمر إلى اليوم في الاتحاد، كما خدم الوباء كغطاء لإدخال المزيد من التدابير غير الليبرالية، كما حصل في هنغاريا حيث سمح التشريع المتعلق بكوفيد19- للحكومة بالحكم إلى أجل غير مسمى بموجب المراسيم. ومن جهة أخرى استمر التراجع في مجال سيادة القانون بموجب الإجراءات التي تهدد استقلالية القضاء وحماية حقوق الإنسان كما حصل في بولونيا والمجر على سبيل المثال، ما دفع المفوضية في سبتمبر/أيلول 2020 إلى ارسال تقرير حول وضع سيادة القانون في الاتحاد الأوروبي وجهته إلى المجلس والبرلمان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة المناطق (https://eur.lex.europa.eu/legal-)

وفي هذا الصدد أصدرت محكمة العدل الأوروبية سلسلة من الأحكام رفيعة المستوى لوقف تراجع سيادة القانون في المجر وبولونيا. وهذا ما أصبح على نحو متزايد سبباً في انقسام يصعب تجاوزه قد يمزق الاتحاد الأوروبي، كما عبر بيان صادر

في بداية العام 2021 عن أكبر مجموعة سياسية في البرلمان الأوروبي، وهو حزب الشعب الأوروبي الذي طالب بطرد حزب فيدس، وهو حزب رئيس الوزراء المجري فكتور أوربان(Le Monde 4/3/2021) .

وفي سياق متصل هددت الجائحة إنجازاً من أهم إنجازات التكامل الأوروبي، وهي منطقة شنغن وحرية الحركة فيها. إن وجود منطقة كبيرة بدون حدود داخلية يمكن للمواطنين الأوروبيين التنقل فيها بحرية صار موضع تساؤل خطير في ذروة أزمة الهجرة في العام 2015 عندما أعادت العديد من الدول فجأة فرض ضوابط على حدودها لوقف موجة اللاجئين الباحثين عن الدخول إلى أوروبا عن طريق البلقان أو البحر المتوسط. وفي تزاوج مسموم مع أزمة سيادة القانون تبنى عدد من الدول الأعضاء تكتيكات غير إنسانية للحد من الهجرة -أعلنت محكمة العدل الأوروبية لاحقاً عن عدم قانونيتها- الأمر الذي حث المفوضية على تقديم مقترحات بشأن تعزيز منطقة شنغن. ولكن مع تفجر أزمة الجائحة والخوف من انتشار العدوى ومتحولات الفايروس سارعت الدول الأعضاء إلى فرض ضوابط حدودية من جانب واحد ليس فقط فيما يتعلق بحرية حركة الأشخاص بل والبضائع أيضاً في تجاهل واضح لقواعد السوق الداخلية للاتحاد. وقد طرح انتشار الوباء أسئلة ضاغطة حول مرونة واستدامة مشروع التكامل الأوروبي، وأحدث شرخاً بين الدول الأعضاء في مجال طرح اللقاحات المضادة على خلفية تخبط السياسات الصحية.

وبعد مبادرة من جانب الدول الأعضاء الأكبر حجماً قرر الاتحاد في صيف العام 2020 تنسيق شراء اللقاحات من خلال تكليف المفوضية بالتفاوض في شأن اتفاقيات الشراء مع شركات الأدوية متعددة الجنسية نيابة عن جميع الدول الأعضاء. لكن مشاكل التنسيق والمخاوف بشأن التكاليف أدت إلى أن تكون المفوضية في البداية أبطأ من الدول الأخرى في توقيع العقود، ونتيجة لذلك مع ظهور نقص في إمدادات اللقاح في ربيع العام 2021 تخلف الاتحاد الأوروبي عن الركب في حملة التطعيم (Krugman,2021). في هذا السياق سرعان ما خرجت الدول الأعضاء عن الصفوف حيث تفاوض البعض على صفقات ثنائية مع شركات الأدوية، وأبرم البعض الآخر شراكة مع دول ثالثة لتطوير اللقاحات واشترى آخرون أدوية من

الصين أو روسيا أو دول أخرى لم تتم الموافقة عليها من قبل الوكالة الطبية الأوروبية (How Europe Fell Behind On Vaccines, www.politico.eu/article/Europe-coronavirus/-).

وهكذا يبدو بأن الفشل الذريع لحملة التلقيح في الاتحاد الأوروبي بالمقارنة مع الإطلاق السريع والناجح في دول أخرى عديدة غير أوروبية، يكشف عيوباً أساسية في مؤسسات الاتحاد وعن الحالة المزرية للمشروع التكاملي الأوروبي.

2 - أزمة اللاجئين والنازحين والمهاجرين[10]:

ما كاد الاتحاد الأوروبي يتوصل إلى حد معقول من استقرار الحالة الاقتصادية التي تدهورت بفعل أزمة اليورو والأزمة العالمية للعام 2007-2008 حتى عاد إلى الانقسام من جديد حول أزمة مفاجئة جديدة هي أزمة النازحين. ففي العام 2015 واجه الاتحاد بشكل مفاجئ تدفقاً هائلاً للاجئين طالبي اللجوء السياسي وصل عددهم إلى مليون و300 ألف تقريباً في البداية ليصل المجموع إلى مليون و800 ألف (Gomart, 2020)، وذلك من البلدان المحيطة به التي تعاني حروباً وصراعات داخلية مثل سوريا (خمسة ملايين لاجئ توزعوا بين ثلاثة ملايين في تركيا ومليون في لبنان وستمئة ألف في الأردن) والعراق وليبيا وإريتريا والصومال وأفغانستان، وكوسوفو التي كان قد وصل منها إلى أوروبا في العام 2014 حوالي 625 ألف نازح. بعد فترة من التردد أعلنت المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل، في 7 أيلول/سبتمبر 2015 بأن بلادها جاهزة لاستقبال 800 ألف لاجئ (Le Monde 8/9/2015)، وقد وصل هذا العدد لاحقاً إلى أكثر من مليون قبل أن يقترح المفوض الأوروبي جان-كلود جنكر بتقاسم النازحين بين البلدان الأوروبية على أساس أن القيم التي تقوم عليها أوروبا (حقوق الإنسان وحق اللجوء والتضامن بين الدول الأوروبية) تفرض ذلك. هؤلاء النازحون يسلكون طرقاً غير شرعية من الصحراء الإفريقية مروراً بليبيا ثم البحر المتوسط وصولاً إلى السواحل الإيطالية خاصة جزيرة لامبدوسا أو عبر تركيا أو اليونان أو يوغوسلافيا السابقة عبر طرق البلقان (Withole de Wende, 2018). والمعروف أن كل دول الاتحاد الأوروبي موقعة على معاهدة جنيف حول اللجوء في العام 1951 لكن معظمها تعاني من تنامي الحركات الشعبوية التي تضع مكافحة الهجرة في رأس برامجها الانتخابية.

والحقيقة أن مسألة الهجرة واللجوء ليست جديدة بل إن الاتحاد منذ بداياته في تسعينيات القرن المنصرم لم يتوقف عن إطلاق المبادرات والاتفاقات لردع المهاجرين الجدد، فمعاهدة أمستردام للعام 1997 جعلت من الهجرة مسألة أمنية قبل كل شيء. وقبلها في العام 1990 وضعت اتفاقية دبلن 1 شروطاً قاسية للجوء ثم أقرت اتفاقية دبلن 2 (العام 2003) المزيد من الشروط التي من شأنها التضييق على حق اللجوء مثل إلزام اللاجئ بالقيام بإجراءات اللجوء، في البلد الأوروبي الذي يصل إليه ومنعه من الانتقال إلى بلد أوروبي آخر، كما وضعت اتفاقية أروداك (العام 2000) جهازاً مركزياً لمكننة كل المعلومات الممكنة عن طالب اللجوء، وتم وضع جهاز مدمج للمراقبة الخارجية على طول الساحل الإسباني (العام 2002) وتقليص حق اللجوء إلى الحد الأدنى وبأصعب الشروط، كما تم عسكرة الحدود الخارجية عبر بوليس خاص لحمايتها (فرونتكس، العام 2004) إلخ. بالتوازي مع هذه الإجراءات تم التوقيع على ترسانة من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة (حوالي 300اتفاقية) مع دول أوروبية وغير أوروبية لردع المهاجرين غير الشرعيين، وعند اللزوم إعادتهم إلى البلاد التي أتوا منها (Withol de Winden, 2018).

كل هذه الإجراءات لم تنفع في ردع موجات النزوح إثر الصراعات الناجمة عن «الربيع العربي» التي وصلت إلى الذروة في العام 2015 فكشفت عن عدم جهوزية الاتحاد الأوروبي لإدارة هذه الأزمة وعن فقدان التضامن بين دوله. بل إن الانطواء على النفس والمصالح الوطنية الخاصة والتمسك بالسيادة كانت سيدة الموقف، فقد ارتفعت الأصوات لإغلاق الحدود الوطنية وتعليق العمل بمعاهدة شنغن الموقعة في العام 1985، فأغلقت الحدود بين فرنسا وإيطاليا في معبر فانتميل في العام 2011 ثم 2015 ثم بين بلغاريا واليونان وبين ألمانيا والنمسا في العام 2015 وبين هنغاريا وجيرانها في العام نفسه. وجاهرت دول من الشرق الأوروبي، كالمجر وبولونيا وتشيكيا وسلوفاكيا، برفضها المطلق لمبدأ تقاسم الأعباء، الأمر الذي تسبب بشرخ عميق ما بين دول الشرق الأوروبي وغربه.

المشكلة هي أن موجات النزوح ضربت أوروبا بشكل غير متكافئ ليس فقط لأن النازحين يصلون إلى دول بعينها لاسيما منها القابعة على حدود الاتحاد، ولكن لأن

القدرات الاستيعابية والتنظيمية ليست واحدة في كل الدول كذلك حاجاتها للمهاجرين، فالمعروف أن النازح يتحول إلى مهاجر مع الوقت مع ما يستتبع ذلك من مشاكل اندماجية وأمنية وسياسية واقتصادية وغيرها في البلد المضيف؛ فمثلاً ألمانيا هي البلد الأول في أوروبا من حيث استقبال اللاجئين والمهاجرين، فهي تحتضن سبعة ملايين أجنبي، وقد استقبلت ثلاثة أرباع طالبي اللجوء في أوروبا منذ ربع قرن، وبعدها تقبع فرنسا والسويد وبريطانيا في رأس قائمة الدول التي استقبلت لاجئين من حيث العدد.

ثم إنه من الصعب صياغة سياسة لجوء واحدة في كل دول الاتحاد رغم كل الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة. ذلك أن كل بلد يفسر حق اللجوء بحسب سياساته وترجمته للأوضاع السياسية للبلدان التي يأتي منها اللاجئون. لكل دولة أوروبية دبلوماسيتها وتاريخها وجيرانها واتفاقاتها السياسية والتجارية ومن ثمّ جوابها الخاص على طلب اللجوء. كذلك يدخل الموقع الجغرافي في الحسابات؛ فإيطاليا يذهب إليها العدد الأكبر من اللاجئين الآتين من المغرب وجنوبي الصحراء الذين يصلون تحديداً إلى جزر لامبدوسا، في حين أن اليونان يصلها الآتون من سوريا والشرق الأوسط عموماً؛ لذلك تم إغلاق الطريق البرية بين الحدود التركية-اليونانية في معبر تراث والبلغارية-التركية والهنغارية-الصربية (Withol de Winden, 2018)

وهناك سبب لا يمكن تجاهله لرفض الأوروبيين استقبال اللاجئين هو صعود الأحزاب الشعبوية المتعلقة بالحدود والسيادة، والتي تحرض على كره الغرباء لاسيما المسلمين، منهم، وتخلط ما بين المهاجرين والإرهابيين. لذلك في محاولة لمنع انتشار النازحين في البلدان الأوروبية بعد اجتيازهم للحدود الخارجية للاتحاد قامت هذه الأخيرة ببناء مخيمات لهم في اليونان وإيطاليا، ثم عقد اتفاقية مع تركيا في مارس/آذار 2016 تتعهد بموجبه بمنع النازحين الذين يصلون إليها من عبور حدودها نحو أوروبا، وذلك في مقابل مساعدات مالية مهمة. وكانت القمة الأورو-أفريقية في مالطا في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 قد أكدت استمرار سياسة الشراكة مع دول الجنوب في مقابل مساعدات تنموية وتسهيل منح تأشيرات الدخول للعمال الموسميين والمهرة وتمويل عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية عبر صندوق تم إنشاؤه لهذا الغرض. ولاحقاً بنت فرنسا مخيماً كبيراً على حدودها الشمالية في منطقة دوكاليه لمنع اللاجئين من الإبحار إلى الجزيرة البريطانية.

هذه الإجراءات لم تمر دون اضطرابات داخلية في البلدان التي استقبلت النازحين استفاد منها اليمين الشعبوي المتطرف، وبين الدول الأوروبية تلك التي أدارت ظهرها كلياً للنازحين، وتلك التي وجدت نفسها تتحمل عبئاً لا قدرة لها على تحمله. كذلك لا يمكن تجاهل الأثر المعنوي على سمعة الاتحاد الأوروبي جراء صور القوارب التي تحمل اللاجئين من أطفال ونساء وعائلات، والتي ابتلعها البحر المتوسط، وهي صور[11] جابت العالم أجمع عبر الأقمار الصناعية ووسائل التواصل الاجتماعي. وقد بلغ عدد القتلى حوالي 30 ألفاً بين العامين 2000 و2017 وأكثر من 1700 في العام 2018 وحده بحسب المصادر المختلفة (SOPEMI, 2018).

في المحصلة كشفت هذه الأزمة عن الغياب الملفت للتضامن وللثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء في الاتحاد، وتبين أن البلديات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية متقدمة على الدول في مجال السياسات العامة الوطنية. كان من المفترض أن تتقدم أوروبا بحلول استثنائية لمشكلة استثنائية في ظروف استثنائية طارئة. كما تكشف عن فشل سياسة الاتحاد الأمنية الردعية في مواجهة النازحين الذين أصروا على ركوب المخاطر والمغامرة للدخول إلى أوروبا؛ لأنهم فقدوا الأمل في دولهم التي تفتقد أبسط الحقوق الإنسانية. وقد انقسمت الشعوب، وليس فقط الدول حول الطريقة التي ينبغي التعامل معها حيال النازحين فكان هناك الكثير من الجمعيات الإنسانية التي عملت على استقبالهم ورعايتهم في مقابل أصوات ارتفعت تطالب باللجوء إلى الحلول الأمنية والعسكرية عبر الإغلاق التام للحدود الوطنية، وتدمير قوارب اللاجئين، واستخدام السلاح في وجههم ومطاردة المهربين واعتقالهم.. إلخ... كل ذلك في أجواء الخوف من البطالة واستطلاعات الرأي التي تشهد صعوداً للأحزاب الشعبوية الشوفينية وتخلط ما بين الإرهابيين واللاجئين والمهاجرين الشرعيين منهم وغير الشرعيين.

3 - أزمة «عجز ديمقراطي» وحوكمة:

يتعرض الاتحاد الأوروبي للانتقادات بسبب «عجزه الديمقراطي»، فمذ أن أصبح هناك انتخاب للبرلمان الأوروبي في العام 1979 بالاقتراع الشعبي نلاحظ تزايد نسبة التغيب عن الاقتراع بالتوازي مع ارتفاع منسوب «الشكوكية» الأوروبية وانتشار الانتقادات الموجهة لمؤسسات الاتحاد في وسائل الإعلام. في هذا السياق يعتقد

المحللون أن هذا الغياب للمواطنين عن المشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرار الأوروبي سببه ضعف إيمانهم بالاتحاد رغم سعي المعاهدات المتتالية لدعم شرعية المشروع الأوروبي. وانطلاقاً من العام 2008 أضيف إلى ذلك واقع ظرفي عكسته الأزمات المالية والاقتصادية والهجرة وغيرها، والتي شغلت وسائل الإعلام والمحللين حيث سادت توقعات تشاؤمية حول نهاية الاتحاد الأوروبي وتفككه.

وهكذا فالأزمة التي يعيشها الاتحاد الأوروبي تكمن في عجزه الديمقراطي، بل إنّ من المحللين من يعتقد بأنه يتعارض مع الديمقراطية لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار المطالب والمخاوف الشرعية لمواطني الدول الأعضاء. الأزمة هي قبل كل شيء أزمة حوكمة، فهي ناتجة في الواقع من أن الانتقال من 12 إلى 28 دولة عضواً لم يقترن بإنشاء بنية فوقية سياسية أوروبية فعالة وشرعية، وهو ما يعبر عنه المراقبون بالقول إن التوسيع لم يترافق مع التعميق. والدلائل على ذلك كثيرة، منها مثلاً أن مشروع الدستور الأوروبي المشترك سقط في الاستفتاءين الفرنسي والهولندي في العام 2005، رغم أنه في محتواه لم يمثل قفزة نوعية فدرالية. ولا يهم أن «معاهدة لشبونة « المصغرة للعام 2007 استعادت جوهر مشروع الدستور المجهض، فالحقيقة أن عشر سنوات من المفاوضات المؤسسية لم تغير -حقاً- توازن البناء الأوروبي بين عناصر ذات طبيعة فدرالية (الاتحاد الجمركي، السياسة التجارية، والعملة والبنك المركزي الأوروبي، والسياسات المشتركة الممولة من الميزانية الأوروبية المشتركة (السوق الموحدة التي تسيطر عليها سياسة المنافسة، منطقة شنغن، المجال القضائي، والقانون المجموعتي) والإبقاء على الصلاحيات الأهم في أيدي الدول الأعضاء التي لا يمكن البت بها خارج الإجماع (تمويل الاتحاد الأوروبي، السياسة الخارجية والدفاعية، السياسة الاقتصادية، الضرائب، الضمان الاجتماعي، الشرطة، الهجرة).

ولم يحدث أي تقدم ملموس لجهة التأكيد على سلطة ديمقراطية تنهض على فضاء أوروبي عام، فأوروبا تستمر في كونها «ديمقراطية توافقية (Magnette, 2003) «حيث يتم التفاوض على القرارات بين مفوضية فوق-وطنية متعددة ومجلس يمثل مصالح متغيرة لدول أعضاء وبرلمان بأغلبية متحركة. ويعبر عن ذلك الأستاذ الأميركي فيفيان شميدت (Schmidt, 2010) بالقول إن الديمقراطية الأوروبية ليست

ولا يمكن أن تكون ديمقراطية «الشعب من الشعب لأجل الشعب» كما في الإطار الوطني، فهي تضفي الشرعية على نفسها من خلال عملها «من أجل الشعب ومع الشعب» (وهو نوع من الاستبداد المستنير مزين بمشاركة المواطنين وتأثير اللوبيات). هذا الوضع يشرح ما يسميه المحللون ب«العجز الديمقراطي» في الاتحاد الأوروبي. فالقرارات التي تتطلب وقتاً طويلاً لاتخاذها هي قرارات يتطلب التراجع عنها وقتاً طويلاً، والديمقراطيات الوطنية تجد نفسها مجردة من حق توجيه سياساتها، فهي لم يعد لديها، بحسب شميدت سوى «سياسيين من دون سياسة» في حين أن أوروبا لديها «سياسات من دون سياسيين».

أزمة الحكم هذه ناتجة في جلها من ثقل العدد الذي تسببت به التوسيعات المتعاقبة للاتحاد ليصل عدد أعضائه إلى ثمانية وعشرين يجتمعون حول طاولة واحدة، ما يعني بأن «الروح المجموعتية» للدول الست المؤسسة قد ضاعت في الجلسات الطويلة المنهكة للاجتماعات والسبل الشائكة لاتخاذ القرارات حيث كل طرف لا يفكر إلا بمصالحه الخاصة. وهكذا لم يكن من المفاجئ أن ينقسم الاتحاد الأوروبي حول الملفات الدولية الكبرى كالغزو الأميركي للعراق في العام 2003 أو الملف الليبي في العام 2011 ثم السوري بعده أو العلاقة مع روسيا والصين وفي حلف الناتو.. إلخ.

4 - صراع الجغرافيا و الهوية:

من تداعيات توسيع الاتحاد الأوروبي الصعوبات التي يواجهها لتشكيل هوية مشتركة واحدة، وفي حالته من الضرورة بمكان تشكيل مثل هذه الهوية فوق-الوطنية كي تسمو فوق الهويات الثقافية واللغوية والدينية والسياسية للدول العديدة التي يتكون منها. من خلال التوسيع المتتالي إلى دول الشمال بين العامين 1973 و1995 ثم المتوسطية في ثمانينيات القرن المنصرم، وأخيراً إلى الشرق في العقد الأول من القرن الحالي أضحى الاتحاد الأوروبي أقل تجانساً وقدرة على مواجهة السؤال المتعلق بحدوده النهائية. هناك من يعتبر بأنه وقد وصل إلى 28 دولة و500 مليون نسمة فبإمكانه والحال هذه أن يمتص تركيا وأوكرانيا وربما روسيا أيضاً (أي مجلس أوروبا في العام 1949 بدوله ال47 وسكانه البالغ عددهم 800 مليون نسمة)[12].

لكن اللعبة في الداخل الأوروبي أكثر تعقيداً من هذه الطروحات وتخترقها العديد من الانقسامات الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية. فمن خلال الأسلوب الحكومي ولعبة التحالفات فإن «الحلف الأوروبي» (de Sedouy, 2009) الذي قام في القرن التاسع عشر هو الذي يعود إلى الواجهة وإن بطريقة موارِبة. هناك الدول الموالية لأوروبا كفرنسا وألمانيا ودول الجنوب الأوروبي عموماً، وهناك الدول المشككة بأوروبا كالمملكة المتحدة والدول الإسكندنافية وبعض الدول الشرقية التي تأبى التنازل عن سيادة استعادتها للتو من قبضة الاتحاد السوفييتي السابق. هناك دول تراهن على التضامن والتكافل (فرنسا وبعض الدول المتوسطية) وهناك تلك التي تتبنى النموذج التنافسي الليبرالي (الدول الإنكلوساكسونية والجرمانية والشرقية). هناك دول تتوجس من روسيا (المملكة المتحدة والسويد وبولونيا ودول البلطيق الثلاث) وأخرى تتبنى الواقعية (الكتلة القارية الأوروبية–الغربية) (Lefebvre, 2010). من جهة أخرى هناك بلدان محايدة (6 من 28) وأخرى أطلسية (الأغلبية بما فيهم الدول الكبرى مثل بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبولونيا) وفرنسا التي تنفرد تقريبا بطموح التوصل إلى دفاع أوروبي مشترك. لا ننسى كذلك أن هناك «دولاً كبرى» هي تلك التي تمارس الزعامة في أزمات معينة مثل فرنسا وألمانيا في أزمة اليورو أو فرنسا وبريطانيا في ليبيا العام 2011، ودولاً صغرى تضطر إلى الإذعان والتبعية وإما إلى الانسحاب، أوالدفاع عن المؤسسات المجموعتية (بلجيكا على سبيل المثال).

هذه الانقسامات الأوروبية تعقد وتقلل من إمكانية الاندماج وتطرح مسألة التعايش بين تطلعات وطنية مختلفة في فضاء واحد مشترك، وتولد توترات داخلية قوية تضع المشروع الأوروبي برمته موضع تساؤل، كما أنها تشكل عقبة كأداء في طريق تشكيل سياسة خارجية مشتركة على الرغم من إنشاء جهاز دبلوماسي أوروبي في العام 2010.

وتنسحب هذه الانقسامات على مسألة الحدود النهائية لأوروبا. ترشح تركيا تمت الموافقة عليه في العام 1999 وحصلت دول البلقان على ما سمي «أفق أوروبي» في العام 2000، والتحقت سلوفينيا بالاتحاد في العام 2004 وبلغاريا ورومانيا في العام 2007 ثم كرواتيا في العام 2013. ثم فقدت تركيا الأمل بالانضمام إلى الاتحاد

لأسباب كثيرة دينية وديمغرافية وسياسية معروفة، فهناك دول كثيرة باتت تعارض علناً مثل هذا الانضمام. هناك دول، لاسيما فرنسا وألمانيا، تعارض توسيع الاتحاد في الظروف الحالية، ودول أخرى تفضل فتح الآفاق أمام الشرق الأوروبي وتحديداً أوكرانيا ومولدافيا ودول القوقاز، هذه حالة بريطانيا التي كانت على الدوام، قبل انسحابها من الاتحاد، من مؤيدي التوسيع منعاً للاندماج، والسويد وبعض الدول الشرقية التي تحبذ انضمام جيرانها. حتى إن رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق سيلفيو برلسكوني اقترح بشكل عشوائي ضم إسرائيل وروسيا.

وللولايات المتحدة رأي في مسألة الحدود النهائية للاتحاد الأوروبي فهي تحبذ أن تصل إلى حدود روسيا بالتوازي مع توسيع حلف الأطلسي بدوره إلى هذه الحدود. هذا النقاش حول الحدود النهائية يبقى مفتوحاً في غياب الاتفاق على التوسيع أو على الإغلاق النهائي لأوروبا وإعطائها أخيراً هوية جغرافية ناجزة. وقد انتهى النقاش الذي افتتحه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في العام 2007 حول هذه المسألة إلى صدور تقرير «مجموعة غونزاليز» في العام 2010. هذه المسألة تبقى مركزية في أزمة الهوية الأوروبية، وينبغي التوصل إلى حلها في يوم من الأيام، كما يقول عالم الجغرافيا السياسية الفرنسي ميشال فوشيه الذي يقدم سيناريوها ت حول مآل هذه الحدود (Foucher, 2007) .

ولكن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم في عصر الإنترنت ووسائط الاتصال الإلكتروني والتطورات العلمية الهائلة، إلخ... هل ما تزال الجغرافيا وحدها المتمثلة بالأرض والإقليم هي المحدد للهوية والمواطنة؟

5 - «البريكست» حجر الدومينو الأول في المسار التفككي؟

في الاتحاد الأوروبي شخصيات وأحزاب سياسية كثيرة تشكك بالجدوى من الاتحاد، والمشككون موجودون في كل مجموعات الطيف السياسي سواء من اليسار أو اليمين ولا سيما الأحزاب الشعبوية والمتطرفة التي تنتقد الاتحاد للأسباب نفسها تقريباً، إلا أن الشعبويين اليساريين يشددون على القضايا الاقتصادية في حين أن اليمينيين منهم يركزون أكثر على قضايا الهجرة ووطنية الثقافة والهوية. والملاحظ أن مسار توسيع

الاتحاد ساهم في تقدم «الشكوكية» الأوروبية. والمشككون يعتقدون أن مؤسسات الاتحاد عصية على الإصلاح، وأن التكامل أو الاندماج يقوض السيادة الوطنية والدولة القومية، كما أن الاتحاد نخبوي، ويفتقر إلى الشرعية الديمقراطية والشفافية، ويعاني من البيروقراطية والهدر والفوقية كما يشجع على الهجرة، ويخدم النخبة لا سيما من رجال الأعمال على حساب الطبقة العاملة ((http://e3arabi.com/(20-12-2021)).

ومن مراقبة استطلاعات الرأي التي يجريها دورياً معهد «أوروبارومتر» المعتمد في الاتحاد الأوروبي يتبين أن تقدم وتراجع الآراء المؤيدة والمعارضة لأوروبا مرتبطان بتقدم وتراجع الوضع الاقتصادي إلى جانب بعض الخصوصيات الوطنية المرتبطة بمواضيع الهوية والسيادة الوطنيتين. وهذا يختلف عن المواقف المبدئية المسبقة حيال التكامل الأوروبي كما في بريطانيا التي كانت تقف على الدوام ضد كل المشاريع والقرارات التي من شأنها دعم الاندماج الأوروبي والانتقاص من السيادة الوطنية. وهناك أحزاب أوروبية تناضل كي تنسحب بلدانها من الاتحاد مثل «مجموعة أوروبا للحرية والديمقراطية المباشرة» في البرلمان الأوروبي، التي تضم أحزاباً مثل حزب البريكست وحزب استقلال المملكة المتحدة (يوكيب) وغيرها (http://e3arabi.com/(20-12-2021)) وتلقى تضامناً ودعماً من أحزاب شعبوية في بولونيا والمجر والنمسا وألمانيا وفرنسا وهولندا.

«نضال» بعض الأحزاب الشعبوية للانسحاب من الاتحاد الأوروبي أثمر في بريطانيا، فقد دفعت هذه الأحزاب حكومة رئيس الوزراء المحافظ ديفيد كاميرون إلى إجراء استفتاء شعبي، في 23يونيو/ حزيران 2016، جاءت نتيجته بنسبة 51,9% لمصلحة الخروج من الاتحاد، أي ما سمي بال «بريكست».بالطبع شكل هذا الحدث زلزالاً سياسياً وبداية لمرحلة تاريخية جديدة في بريطانيا وأوروبا على السواء ليس لأن رئيس الوزراء كاميرون تقدم باستقالة حكومته، ولكن لأن الاتحاد الأوروبي يخسر، من الناحية الجيوبوليتيكية، دولة عظمى تملك السلاح النووي ومقعداً دائماً في مجلس الأمن الدولي وقدرة على إرسال قوات عسكرية بعيداً إلى الخارج (الأرجنتين وتحديداً جزيرة فوكلاند في العام 1982 على سبيل المثال) وعلاقات مميزة مع الولايات المتحدة توثق عرى التحالف العابر للأطلسي، و66 مليون مواطن يساهمون في 15% من الناتج الإجمالي الداخلي الأوروبي. بدلاً من ذلك انتقلت بريطانيا لتضحي «منافساً لنا على أبوابنا» بحسب تعبير المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل (Le Figaro 17/2/2016).

الأخطر من ذلك أن البريكست مؤشر على انحلال الاتحاد الأوروبي، وقد يشكل سابقة إذ إن دولاً وأحزاباً أخرى في أوروبا تود أن تحذو حذو بريطانيا، وتنتظر أن تحين الفرصة لذلك. ففي يونيو/حزيران 2018 وصل إلى السلطة في إيطاليا، وهي من المؤسسين الأوائل للاتحاد، وتكتل الحزبين المتطرفين «جامعة الشمال» بزعامة ماتيو سالفيني و«حزب الخمس نجوم» برئاسة لويغي دو مايو على خلفية انتقاداتهما اللاذعة للاتحاد الأوروبي الذي لم يبد تضامناً مع إيطاليا في مسألة النازحين الذين تدفقوا عليها من البحر المتوسط. لكن هذا التكتل لم يمتلك الوقت الكافي لوضع برامجه الانتخابية موضع التنفيذ (وأحد بنودها «إيطاليكست» أي خروج إيطاليا من الاتحاد) إذ عصفت الخلافات بصفوفه ما دفعت سالفيني إلى الاستقالة وإجراء انتخابات تشريعية مسبقة أوصلت اليسار إلى السلطة.

بالطبع لن ينتهي النقاش حول التداعيات المحتملة للبريكست على اللحمة الأوروبية. ولكن السؤال هو هل يشكل بالفعل أحد مدخلات التفكك؟ أو بتعبير أوضح هل هو حجر الدومينو الأول في مسار عكسي بعد أن كان المسار اتحادياً تكاملياً أي أن التاريخ الأوروبي يبدأ مع البريكست مسيرة العودة إلى الوراء؟

يرى بعض المحللين أن البريكست «هو قمة الجبل الجليدي» وهو يعكس خيبة أمل واسعة النطاق من سياسات الاتحاد الأوروبي التي تضرب جذورها في الآثار السلبية للتكامل الاقتصادي والنقدي على نماذج النمو الوطنية؛ مما أدى إلى زيادة الاختلافات بين هذه النماذج وجعل الإصلاح أكثر صعوبة في الوقت نفسه (Bickerton, 2018). وهناك من ينتقد اعتبار خروج بريطانيا على أنه «إصرار بريطاني منعزل» فالاتحاد فشل في تحقيق توازن مناسب بين الحرية الاقتصادية والحماية الاجتماعية، فانحرف في السنوات الأخيرة نحو الحرية الاقتصادية على حساب الحماية الاجتماعية، وهذا هو المحرك الحقيقي وراء الشعور المستمر بالضيق من القارة (Middelaar, 2018). وهناك من يرى في البريكست أحد أعراض الفجوة الأوسع في أوروبا بين وجهات نظر النخبة حول الاندماج ورفض الناخبين للوضع القائم بدليل المعارضة الفرنسية والهولندية للدستور، والرفض الإيرلندي لمعاهدة لشبونة وخطة الإنقاذ اليونانية والرفض الهولندي لاتفاقية الشراكة مع أوكرانيا (Glencross, 2018). وهناك من يعتقد بأن الاتحاد النقدي الأوروبي ضخّم من آثار الأزمة المالية العالمية بدلاً من

تخفيفها، وذلك عندما فرض قيوداً صارمة على السياسات المالية المحلية فحرم الهيئات التشريعية الوطنية من أدوات الدفع الرئيسية للخروج من الأزمة (Isiksel, 2018). أما مشاكل منطقة اليورو فتكمن في طبيعتها غير المكتملة، ذلك أن الاتحاد النقدي كان ينبغي أن يصاحبه اتحاد سياسي قوي بما يكفي لاتخاذ قرارات موثوقة، وغياب ذلك يعني أن اليورو لم ينهض على أسس متينة (Nugent, 2018) .

لا تنتهي لائحة الانتقادات الموجهة للاتحاد الأوروبي وطريقة عمله، والتي كان من أخطر نتائجها اليأس من الإصلاح، والذي دفع لندن للقفز من مركب يغرق. وإذا عدنا للخطابات والشعارات التي رفعها البريكستيون في بريطانيا خلال الحملة من أجل البريكست فإننا نعثر على تأكيدات بأن الاتحاد الأوروبي يعيش أيامه الأخيرة، وبأن الوسيلة الأفضل للنجاة هي مغادرته قبل أن يتفكك.

II- مخرجات التكامل:

يجب إضفاء الكثير من النسبية على هذه الانقسامات ووضعها في منظورها الصحيح عبر تسليط الضوء على مسار «الأوربة» التي أحدثها الاتحاد الأوروبي. فقد انتهى الأمر بألمانيا إلى إظهار التضامن في أزمة اليورو ولو بعد التفاوض خطوة خطوة لمقايضة دعمها بالبرنامج التقشفي، وفرنسا وجدت من يدعمها في مسألة الدفاع المشترك، بداية من قبل بريطانيا (قمة سان-مالو في العام 1998) ثم ألمانيا وبلجيكا (قمة البرالين في العام 2003) ثم عبر ألمانيا وبولونيا (مبادرة مثلث فايمر في نهاية العام 2010 التي انضمت إليها لاحقاً إسبانيا وإيطاليا) قبل أن تقوم فرنسا في العام 2009 بالعودة إلى البنية العسكرية المدمجة في حلف الأطلسي، والتي كان الجنرال ديغول قد انسحب منها في العام 1966. ثم إن دول المعسكر الشرقي السابق، كهنغاريا وسلوفاكيا وبلغاريا.. إلخ، المنضمين إلى الاتحاد الأوروبي لاحقاً أخذوا يعيدون النظر بميولهم الأطلسية المفرطة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا يتمحور حول الطريقة التي عالج فيها الاتحاد الأوروبي هذه الأزمات والمشاكل، وما إذا كانت القرارات والاتفاقيات التي خرج بها في هذا السياق تشكل استغراقاٌ في المزيد من التدهور أم دافعاً إلى الأمام في مسار التكامل بل الاندماج؟

1 - الخروج من أزمتي اليورو وكوفيد-19

صبيحة الأزمة الاقتصادية في العام 2008 دفع التباطؤ في النشاط الاقتصادي الأوروبي الدول إلى التدخل لمساعدة قطاعات كاملة عديدة في الاقتصاد مما تسبب لها بارتفاع كبير في المديونية العامة والعجز في الخزينة. لكن بعد أن وصل هذا العجز إلى 6% من الناتج الإجمالي الداخلي في الاتحاد في العامين 2009 و2010 عاد التوازن إلى الحسابات العامة في السنوات التالية (عجز لا يتخطى 3% منذ العام 2013 ثم 1% منذ العام 2017). لكن بفعل أزمة جائحة كوفيد19- عادت الأرقام للارتفاع لتبلغ 6,9% من الناتج الإجمالي الداخلي للدول أل27 في العام 2020 و7,2% لمنطقة اليورو (touteleurope,2021). الأمر نفسه تقريباً حصل بالنسبة لنسبة البطالة التي وصلت إلى 11,4% (12% لمنطقة اليورو) في العام 2013 لتهبط إلى 6,7% (7,6% لمنطقة اليورو) في العام 2019، وتدخل الدول بشكل مكثف نجح في احتواء الارتفاع ضمن نسبة 0، 4 في العام 2020، وذلك خلال أزمة كوفيد19-. وبقيت التبادلات التجارية بين دول الاتحاد في هذا العام أعلى منها مع العالم الخارجي، وبلغ الفائض التجاري مع الخارج 217,9 مليار يورو، لكن بقي الاتحاد القوة التجارية الأولى في العالم رغم أن الولايات المتحدة تتفوق عليه من ناحية الواردات والصين من حيث الصادرات (touteleurope,2021).

لكن توزيع الثروة يبقى متفاوتاً بين دول الاتحاد، إذ إن أكبر أربع اقتصادات (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا) مثلت 63% من الناتج الإجمالي الداخلي الاتحادي في العام 2020. كذلك الأمر على مستوى الناتج الداخلي الإجمالي/ للفرد الواحد في الدول . لكن رغم ذلك فإن ثمة تقارباً في مستوى المعيشة بصدد التكون، ذلك أن الدول التي انضمت إلى الاتحاد في العقدين الماضيين اقتربت بسرعة من المتوسط السائد في الاتحاد بعد أن كانت دولاً فقيرة على وجه الإجمال. وتبقى ألمانيا المستفيدة الأكبر إذ إنها تشكل 28,9% من صادرات الاتحاد إلى الدول الأعضاء، في يونيو/حزيران 2021 في مقابل 10,5% لفرنسا على سبيل المثال (touteleurope,2021)

أما بالنسبة إلى أزمة كوفيد-19 التي تزامنت مع أزمة البريكست، فيمكن القول بأنها لاحقاً وبعد فترة من التخبط شكلت محركاً للاندماج الأوروبي في المجالين

المالي والاقتصادي وليس -البتة- سبباً لتفككه (Fabbrini,2020). بدءاً من مارس/ آذار 2020 قامت المفوضية والبنك المركزي الأوروبيان ومجموعة اليورو باتخاذ مجموعة من الإجراءات هي بالتسلسل: تعليق العمل ب«ميثاق الاستقرار والنمو»، إنشاء «برنامج شراء للطوارئ الوبائية» الذي خصص له مغلف قدره 1850 مليار يورو وذلك بموجب قرار البنك المركزي الأوروبي الرقم 2020/440 في 24 مارس/ آذار 2020 (https//eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/)، إنشاء خط ائتمان مخصص لدعم مواجهة الأوبئة في إطار آلية الاستقرار الأوروبي، ونشر مجلس الاتحاد الأوروبي تقريراً حول السياسة الاقتصادية الشاملة كرد على جائحة كوفيد-19 (https://www.consilium.europa.eu/2020/04/09/.)، إعداد أداة أوروبية للدعم المؤقت للتخفيف من مخاطر البطالة في حالات الطوارئ بقيمة 100 مليار يورو. هذه الإجراءات منها ما جاء بناء على اقتراح إسبانيا أو البرلمان الأوروبي أو بمبادرة فرنسية-ألمانية، وقد زادت بشكل أكيد من قدرة الاتحاد والدول الأعضاء فيه على مواجهة التكاليف الاقتصادية للجائحة.

في أيار/مايو 2020 تقدمت المفوضية بمقترح طموح حول خطة تعافي بهدف إصلاح الأضرار الاقتصادية الناتجة عن الأزمة الصحية، ولتحضير الاتحاد للجيل القادم من الأوروبيين. يقوم هذا المقترح على زيادة كبيرة في الموارد الأوروبية، وإنشاء صندوق جديد لدعم الدول الأعضاء والشركات التي تأثرت بالجائحة وتجديد حجم الإطار المالي التالي متعدد-السنوات للأعوام 2020-2027، وذلك بمغلف قدره 750 مليار يورو يُصرف ثلثاه كمنح، وثلثه كقروض، (https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN) وذلك في مجالات «الصفقة الخضراء» والرقمنة والاندماج الاجتماعي كأولويات. علاوة على ذلك وفي قطيعة مع الماضي اقترحت المفوضية أن يتم تمويل ديون الاتحاد الأوروبي الجديدة في الأسواق المالية بدلاً من تحويلات الدول على أن يتم سدادها بعد العام 2028 وقبل العام 2058 من خلال رفع سقوف الموارد الأوروبية الخاصة، وإدخال ضرائب ورسوم جديدة. ويمثل اقتراح المفوضية هذا مبادرة تحويلية جديدة، والتي من خلال منح الاتحاد سلطات مالية جديدة إنما تعزز التكامل بل الاندماج الأوروبي. وفي يوليو/تموز من العام نفسه أقر المجلس الأوروبي هذا المقترح الذي

يعزز خطة «الجيل القادم للاتحاد الأوروبي»، وذلك بعد التوصل إلى تسويات مع بعض الدول المعارضة، كهنغاريا وبولونيا، ومنح المفوضية الصلاحيات الكاملة لإصدار ديون مشتركة في الأسواق المالية وصدّق على خارطة طريق لإدخال ضرائب جديدة في الاتحاد الأوروبي بهدف تغطية تكاليف خطة «الجيل القادم للاتحاد الأوروبي». وفي 31 مايو/أيار 2021 بعد حصول المشروع على موافقة الدول الأعضاء كل بحسب متطلباتها الدستورية الوطنية، يكون الاتحاد قد استحوذ فعلاً على صندوق إنعاش اقتصادي قوي يدعم الدول الأعضاء لإعادة بناء هيكلياتهم الاقتصادية والاجتماعية التي تأذت من جائحة كوفيد-19، ما يجعله في الواقع مشابهاً للترتيبات الفدرالية الأخرى في العالم.

2 - الهجرة كحل للمشكلة الديمغرافية في القارة العجوز:

في أيلول/سبتمبر 2020 صدر عن المفوضية الأوروبية «ميثاق حول الهجرة واللجوء» اعتبره البعض واقعياً (Tepsa, 2020) كما انتقده البعض الآخر. وبدون الخوض في الأوجه التقنية والقانونية لهذا الميثاق فإنه باختصار شديد قام على إجراءات ذات «هندسة متغيرة» بمعنى أنها تضم دولاً من منطقة شنغن ولو غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي في عملية إدارة مسألة النزوح والهجرة وتشدد على العلاقات الدولية والخارجية لحماية الحدود الأوروبية، بمعنى أن هذا الميثاق ذو «الطبيعة الهجينة» (Bruxelles, Feb.2021, LIMITE, 6357/21, P.25) بحسب الجهاز القانوني لمجلس الاتحاد الأوروبي يجمع ما بين الحيزين الداخلي والخارجي في عملية البحث عن حل مسألة الهجرة والنزوح. وفي مارس/آذار 2021 وصل عدد الاتفاقات الثنائية التي وقعتها دول الاتحاد الأوروبي أل27 مع دول من قارات العالم الأربع الأخرى (أوروبا الشرقية والقوقاز والبلقان والشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية وأفريقيا عموماً وآسيا) إلى 328 اتفاقاً (www.jeanpierrs cassarino.com/datasets/ra)

بعد الفوضى التي سادت ما بين العامين 2015 و2017 تمكنت أوروبا من تحمل الصدمة، ونجحت ألمانيا وحدها في امتصاص أكثر من مليون نازح جلهم من السوريين، كما كشفت أزمة النازحين من الحدود البيلاروسية-البولونية في العام 2021عن حد كبير هذه المرة من التضامن الأوروبي، فقد تكدس آلاف النازحين على

الحدود بين بيلاروسيا وبولونيا، أي على أبواب الاتحاد الأوروبي، والساعون للدخول إليه، الأمر الذي تسبب بأزمة في العلاقة الأوروبية مع بيلاروسيا، والأوروبيون اتهموا الدكتاتور البيلاروسي ألكسندر لوكاشنكو بأنه منح تأشيرات دخول للنازحين إلى بلاده كي ينطلقوا منها إلى أوروبا عبر الحدود مع بولونيا كوسيلة ضغط وابتزاز وثأر منه على العقوبات الغربية بحقه بسبب قمعه للمعارضة السياسية في انتخابات العام 2020 (Le Monde 10/11/2021). وقد اتهم رئيس الوزراء البولوني ماتيوز مرافيشكي الرئيس الروسي بوتين الحليف الأهم لمينسك بأنه وراء موجة النزوح هذه، وذهب أبعد من ذلك بوصف بيلاروسيا بممارسة «إرهاب الدولة». وفي الوقت نفسه طالبت المستشارة ميركل الرئيس بوتين بالتدخل ضد «الاستخدام غير المقبول وغير الإنساني» للنازحين من قبل لوكاشنكو (Le Monde 10/11/2021).

وقد كشفت التقارير الصحافية والفيديوهات المنتشرة على صفحات التواصل الاجتماعي أن حرس الحدود البيلاروسيين أطلقوا النار في الهواء لإجبار النازحين على التقدم واجتياز الحدود البولونية، والتي يحرسها الجيش البولوني الذي لم يتردد هو الآخر في استخدام القوة لمنعهم من العبور. وتناقلت وسائل الإعلام صور النازحين من سوريين وأكراد عراقيين، الذين يربو عددهم على الأربعة آلاف في الخيام على الحدود وسط البرد القارس لتتحول القضية إلى إنسانية عالمية ذات بعدين سياسي واقتصادي.

في هذه القضية من الواضح أن الرئيس لوكاشنكو يريد من الاتحاد الأوروبي رفع العقوبات عنه والاعتراف به رئيساً شرعياً، وهو لا يستهدف بولونيا بالذات، ولكن الاتحاد الأوروبي الذي أبدى بالمناسبة تضامناً بين أعضائه مع بولونيا لا يشبه ما حصل في العام 2015. أكثر من ذلك فقد أغمض العين عن قيام البرلمان البولوني في 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2021 بتعديل قانون الهجرة بشكل يسمح بإعادة النازحين الذين ينجحون في دخول البلاد إلى الحدود التي دخلوا منها، وهذا ما فعلته السلطات التي قامت بإجلاء مئات النازحين ورمتهم في الغابات المنتشرة خارج الحدود، الأمر الذي يشكل تناقضاً صارخاً مع اتفاقية جنيف حول النزوح واللجوء (Le Monde 10/11/2021).

كذلك أعلنت بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي عن وضعها لعشرين بلداً تحت المراقبة الدقيقة، ومنها روسيا بسبب إمكانية تسلل المهاجرين منها نحو بيلاروسيا،

والدول الأخرى هي: الجزائر، وأذربيجان، وأفريقيا الجنوبية، والهند، وساحل العاج، وإيران،، وكازاخستان، وليبيا، والمغرب، وأوزبكستان، وقطر، والسنغال، والصومال، وسيريلانكا، وسوريا، وتونس، وفنزويلا، واليمن. الاتحاد هنا يشدد على مراقبة الرحلات الجوية من هذه الدول التي تشدد في منح تأشيرات الدخول منها. كما دعت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسلا فون در لين الدول الأعضاء إلى تبني عقوبات جديدة بحق السلطات البيلاروسية واتخاذ إجراءات ضد شركات الطيران التي تقل مهاجرين إلى بيلاروسيا وفي 15 نوفمبر/تشرين الأول 2021 تمت الموافقة على هذه الإجراءات ووضعت فوراً موضع التنفيذ.

في الحقيقة كشفت هذه الموجة الجديدة من الهجرة عن تضامن أوروبي لم يكن موجوداً في العام 2015 وعن الفعالية ولو النسبية للإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي، والذي بدا هذه المرة أكثر تنظيماً وجهوزية مما كان عليه، وهذا من شأنه المساهمة في الحد ولو نسبياً من صعود الموجة الشعبوية الشوفينية على أبواب انتخابات تشريعية ورئاسية في غير بلد أوروبي.

في الوجه الآخر من العملة ينبغي أيضاً النظر إلى مسألة الهجرة كنعمة أكثر منه نقمة بالنسبة للقارة العجوز التي تعاني من مشكلة ديمغرافية حقيقية حيث إن نموها السكاني الطبيعي يقترب من الصفر بل أقل في بعض الدول. بعد التوسيع الأخير للاتحاد بلغ عدد سكان دوله أل 28 حوالي نصف مليار نسمة. لكن هذا الرقم الذي يبدو كبيراً يخبئ حقائق سلبية. فالاتحاد يبقى أقل سكاناً من الدول الناشئة في العالم كالصين والهند (كل منهما يقترب من المليار ونصف مليار نسمة) في العام 2015. والوزن السكاني للاتحاد يتراجع عالمياً لأنه يبقى تحت متوسط النسبة المئوية العالمية، فقد بلغت نسبة التراجع في عدد السكان الأوروبيين 8,5% بين العامين 1960 و2010 بالمقارنة مع 3,8% بالنسبة للولايات المتحدة (U.N.,WPP,2012) أي أكثر من الضعف.

وبخروج بريطانيا من الاتحاد تراجع عدد سكانه إلى 443 مليون نسمة أي من 6,9% من عدد سكان العالم إلى 5,9% منه (Dumont, 2016). ومع التراجع المستمر في نسبة الولادات بالمقارنة مع الوفيات ومع تراجع الهجرات إلى أراضي

الاتحاد فإن «الخريف الديمغرافي» الأوروبي كما يصفه المحللون سيطول، مما سيترك أثراً سلبياً على القوى العاملة وعلى التكاليف الاجتماعية وعلى التنافسية والابتكار.

عوامل عديدة تسببت بذلك منها تراجع نسبة الخصوبة والذي لم يزد مؤشرها في العام 2016 عن 1,6 ولد للمرأة الواحدة في وقت ينبغي أن يكون 2,1 على الأقل للوصول إلى عتبة تجديد الأجيال. وتوسيع الاتحاد الأوروبي لم يؤد إلى تحسن ملحوظ، على العكس، فالدول من أوروبا الشرقية والوسطى التي انضوت في الاتحاد تعاني من المشكلة نفسها إذ تتراوح نسب الخصوبة فيها بين 1,3 لبولونيا و1,2 في رومانيا على سبيل المثال لا الحصر. وفي العام 2016 كان عدد المسنين في الاتحاد يتخطى عدد الشبان: 16% أعمارهم أقل من 16 سنة في مقابل 19% (21% في ألمانيا) أعمارهم أكثر من 65 سنة (G.M.P.,2016) .

والحقيقة أنه منذ العام 1990 أضحى المهاجرون المحرك الحقيقي للنمو السكاني العام في أوروبا، لاسيما أن هؤلاء هم عموماً من الفئات العمرية الشابة الطموحة الساعية لمستقبل أفضل. وتدفق المهاجرين كان يتقدم ويتراجع بحسب الظروف الاقتصادية في الاتحاد والسياسية والأمنية والاجتماعية في دول المحيط، فعلى سبيل المثال كانت إسبانيا والبرتغال من الوجهات التي يحبذها المهاجرون لاسيما من الجنوب قبل أن تنقلب هذه الوضعية بسبب التراجع الاقتصادي لهذين البلدين. ويقدر الباحثون الديموغرافيون بأن الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى مليون مهاجر سنوياً على الأقل، وهو رقم شديد التواضع ولا يفي مطلقاً بالحاجة كما يرى باحثون آخرون.

في العام 2015 وصل إلى الاتحاد أكثر من مليون لاجئ دفعة واحدة فتسببوا بمشاكل عديدة تم ذكرها أعلاه. لكن المفارقة أنه في هذا العام نفسه حصل النمو السكاني الأوروبي كله بفضل المهاجرين (1,898 مليون نسمة) وهي سابقة، ذلك أن عدد السكان الأصليين انخفض كما في ليتوانيا (بنسبة 0,87%) وكرواتيا (0,82%) وليتونيا (0,87%) وارتفع في الدول التي تحتضن المهاجرين كألمانيا (بنسبة 1,18 %) أو النمسا (1,44%) أو فرنسا (0,37%). وهكذا فمن الممكن أن يبقى الاتحاد الأوروبي المنطقة الأكثر كهولة في العالم (بعد اليابان) مما يتسبب بمشكلات خطيرة على جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات ما بين الهجرة والاندماج ومسألة الدياسبورا والهجرة من الأرياف إلى المدن .

وهكذا فإن الهجرة تمثل حلاً للمشكلة الديمغرافية الأوروبية ينبغي العمل على تشجيعه، وهو ما تعرفه ألمانيا التي تكشف عن نجاح في امتصاص المهاجرين في نسيجها الاقتصادي، والموقف السلبي من المهاجرين في بعض الدول مرتبط بالعبء التاريخي الثقيل لماضي العلاقة بين الإسلام وأوروبا وقضايا الكولونيالية والاستعمار والانتماء الديني للمهاجرين الآتين من بلدان معينة والإرهاب الذي يضرب بعض الدول الأوروبية في العقود الأخيرة.

3 - نحو هوية أوروبية عابرة للجغرافيا:

في الأساس تم بناء مفهوم الهوية الأوروبية على أسس قيمية وحضارية (الحضارات اليونانية والرومانية والدين المسيحي) وسياسية (حقوق الإنسان والديمقراطية) وثقافية (النهضة، عصر الأنوار) وعلمية (الاكتشافات العلمية، المكننة).. إلخ. وبقيت الجغرافيا بعيدة نسبياً عن تعريف الهوية الأوروبية، (Cederman, 2001) اللهم إلا باعتبارها تمثل قارة من قارات العالم الخمس بالقياس إلى الحدود الخارجية للقارة العجوز.

وإذا عدنا إلى مفهوم الهوية نفسه فهذه الأخيرة تتحدد قبل كل شيء نسبة إلى الخارج، فتعبير «الأنا» يحدد ما يميزني عن «الآخر» ويجعلني فريداً، ما يعني ضرورة الانفصال المادي والافتراضي عن الآخرين. وما ينطبق على الأفراد ينطبق على الكيانات السياسية المختلفة من دول ومدن وأقاليم، وغيرها. هذه الجماعات المختلفة تؤسس هوياتها ليس فقط على الإرث التاريخي والثقافي المشترك، ولكن على ترسيم جغرافي واضح أيضاً مع جيرانها: الحدود الوطنية (Pfetsch, 1999) . وهذه المعادلة لم تكن ثابتة عبر التاريخ لأن تحديد الأقاليم والدول قام على معادلة القوة والغزو، وكان يجب انتظار بداية القرن السادس عشر مع ظهور الدولة الحديثة حتى يفرض مبدأ الحدود الوطنية الواضحة نفسه. وبموجب التعريف التقليدي فالدولة هي ممارسة السلطة على إقليم وسكان معينين. ولممارسة هذه السلطة من الضروري تحديد المنطقة المعينة بوضوح وتمييزها عن تلك التي تخضع لسلطة الدول الأخرى. وهكذا تمنح الدولة لنفسها وسائل تنمية قيم وثقافة تتشكل منها هويتها على أرضها. وهذا التطور ترسخ مع انتصار الدول-القومية في القرنين التاسع عشر والعشرين عبر التوافق ما بين عملية البناء الوطني وثقافة جماعة عرقية موجودة مسبقاً، وفي نهاية المطاف قادت

هذه الدينامية إلى ولادة القومية التي هي التعبير الأكثر تشدداً عن الهوية السياسية الهادفة أساساً إلى الوحدة الناجزة للحدود الثقافية والسياسية(Cederman,2001) .

هذا على مستوى الدول، لكن على صعيد الهوية السياسية والمواطنة الأوروبية فالأمر أكثر تعقيداً على الرغم من كل المعاهدات الوحدوية التي لم تنجح في فرض مفهوم الهوية والمواطنة على السكان الأوروبيين. ولذلك أسباب وخلفيات عديدة:

أولها – أن البناء الأوروبي قام بين دول–قومية ناجزة بأقاليمها وشعوبها وهوياتها الوطنية، وفي إطار الاتحاد الأوروبي لم تطرح البتة مسألة إزالة هذه الهويات بل على العكس تم التأكيد على احترامها وحمايتها (Pfetsch, 1999). وكل استطلاعات الرأي والدراسات الميدانية تؤكد أن الشعوب الأوروبية تتماثل سياسياً مع دولها الوطنية أكثر منه مع الاتحاد (Eurobarometer, 2009). ثانيها – أن القيم والثقافة التي يمكن أن يتأسس عليها الشعور بالهوية الأوروبية هي غربية عموماً وليست أوروبية حصراً. ثالثها – أن التوسيع الكبير للاتحاد دفع نحو «أوروبا جغرافية» ما تسبب بخلط كامن في المتخيل الجماعي ما بين «الهوية الأوروبية» و«هوية الاتحاد الأوروبي»، وهذا الأخير يذكر بالمعادلة الشهيرة للجنرال ديغول حول أوروبا الممتدة ما بين الأطلسي وجبال أورال، والتي ينتمي مواطنوها إلى اتحاد سياسي بين دول، الأمر الذي لا يعزز بناء هوية واضحة محددة.

ولحل هذه الإشكالية هناك مقاربتان:

المدرسة الفدرالية تعطي الأهمية للحيز الجغرافي، وتقوم على مفهوم «جوهري» للهوية السياسية المشتقة مباشرة من الطبقة التحتية الاثنية والثقافية للمجتمع الذي يتكون منها (Cederman, 2001). إنها تفترض وجود صلة مباشرة بين ولادة الفرد في مجتمع معين وارتباط هويته بالجماعة السياسية المعبرة عن هذا المجتمع. وفقاً لهذه الرؤية يكون الفرد عضواً بشكل فوري أو تدريجي في عائلة أو قرية أو مدينة أو بلد. ويضيف «الفدراليون» منطقياً الانتماء إلى هوية أوروبية. هذا المفهوم «الجوهري/ الفدرالي» يروج من ثم لأوروبا «المتجانسة» أي تلك التي تتوافق جغرافياً مع الأسس الثقافية السائدة التي هي التراث اليوناني–الروماني خاصة المسيحي (الأطروحة

الشهيرة حول أوروبا الكاتدرائيات) وتولي بذلك أهمية مؤكدة للمسألة الجغرافية، لاسيما في ما يتعلق بتركيا (التشكيك بأوروبيتها) أو الحدود الشرقية للاتحاد.

على العكس من ذلك يولي النهج الوظيفي اهتماماً أقل بالبعد الجغرافي. انطلاقاً من هدف بناء أوروبا على أساس اقتصادي وإرادي من المهم جمع الدول الجاهزة لتبني هذا المنطق بمعزل عن الصلات الثقافية التي تحتل مقعداً خلفياً. واستناداً إلى المفهوم «البنائي» للرابطة الاجتماعية يعبر هذا النهج عن فكرة أن المجموعة تنهض أكثر على قاعدة القيم والمصالح المشتركة منه على الثقافة أو الدم (Cederman, 2001) . بموجب هذه المقاربة فإن الثقافة السياسية المشتركة وليس الثقافة بالمعنى الواسع (اللغة، الدين...) هي الحاسمة في بناء الهوية السياسية (Cerruti & Lucarelli, 2008). ونعثر ضمن هذا التيار مثلاً على المدافعين عن أوروبا-السوق أي التبادل الحر- كما على المؤيدين لأوروبا من حيث القيم أي الديمقراطية وحقوق الإنسان، المستعدين لتوسيع الاتحاد إلى الدول التي تستجيب للواحد أو الآخر من هذه الأهداف بصرف النظر تقريباً عن انتمائها الجغرافي أو الثقافي لأوروبا، وحالة اليونان تؤكد نسبية هذه الضرورة (Dumont, 2016). ومن ثمّ فإن الجدل حول الحدود الخارجية للاتحاد يأخذ المركزية نفسها في هذه المدرسة كما هو الحال مع مؤيدي المقاربة الفدرالية.

لذلك يبدو أن هاتين المدرستين قد طورتا رؤى مختلفة لدور المنطقة الأوروبية، والأولى تعلق أهمية خاصة عليه من خلال نهج أيديولوجي قائم أساساً على الجوانب الثقافية، بينما تعتبره الثانية عنصراً ثانوياً في عملية البناء الأوروبي، وتتخذ حياله موقفاً براغماتياً. هذا التعارض بين الرؤيتين منع ظهور تعريف توافقي للمنطقة الأوروبية الذي كان سيمكنها من الاستحواذ على شرعية حقيقية محددة لتشكيل أرضية خصبة تنمو فيها الهوية السياسية.

وبمعزل عن التعريفات المختلفة فقد مرت المنطقة الأوروبية بتحولات مهمة منذ بدايات المجموعة الاقتصادية، وكان لكل من هذه التحولات دور محدد في تعريف الهوية الأوروبية. التحول الأول كان الاختفاء التدريجي للحدود الداخلية، وهو مسار يقبع في قلب البناء الأوروبي منذ المجموعة الاقتصادية إلى منطقة شنغن التي أعطت شكلاً لمنطقة الأمن الأوروبي. في هذا السياق شهدت الحدود الوطنية تدريجياً انتزاع

صلاحياتها الأساسية والتي تتمثل، على وجه الخصوص، في ضمان الأمن العسكري والاقتصادي. أما التحول الثاني فهو مسار التوسيع الذي أدى إلى تغير كبير في مساحة الاتحاد وليس هذا فقط إنما في طبيعته ووظائفه أيضاً. والثالث هو تطوير السياسات الإقليمية الذي أدخل تعديلاً على التوازنات في داخل الاتحاد فبفعل كونها كيانات ذات صلاحيات في مجالات الاقتصاد والتخطيط الإقليمي أقرب إلى حياة المواطنين اليومية من الاتحاد والدول، فقد شكلت المناطق فضاءً وشكلاً جديداً من الحوكمة -عابرة للحدود أحياناً- يمنحها المواطنون شرعية متنامية.

لا تؤدي هذه التطورات إلى نتائج كبرى فيما يتعلق بتشكيل إقليم وهوية أوروبيين. بادئ ذي بدء كرست أوروبا متعددة الفضاءات حيث تتراكب الكيانات- الاتحاد والدول والمناطق- من دون أن تمحو الواحدة الأخرى. أكثر من ذلك فإن حقل التطبيق الجغرافي لمختلف البرامج الأوروبية لا يتطابق بالضرورة مع الاتحاد: وهكذا فبعض الدول الأعضاء لم تنضم إلى منطقة اليورو في حين أن دولاً ليست أعضاء في الاتحاد انضمت إلى منطقة شنغن[13]. وقد كرس التوسيع التعايش بين ثقافات وسرديات تاريخية مختلفة. وكل من هذه السمات يبرهن بأن أوروبا هي قبل كل شيء مجموعة من الفضاءات أي بمعنى آخر من هويات متنوعة ومتكاملة.

كذلك فإن هذه التطورات لم تؤد إلى اختفاء الهويات الوطنية المرتبطة بالدول الأعضاء، فلا اختفاء الحدود الداخلية ولا ظهور مناطق وفضاءات جديدة أضعف شعور الشعوب بانتمائها إلى بلدانها. ومن ثمّ فإن العناصر الشعبية لتحديد الهوية كالأناشيد الوطنية والفرق الرياضية والأعياد الوطنية أو الرسمية.. إلخ. تبقى أكثر أهمية على الصعيد الوطني منها على المستوى الأوروبي. وإذا كانت الفكرة الأوروبية قد اكتسبت أرضية، وإذا كانت شرعيتها تزداد تدريجياً فمن الواضح أنها تبنى بالتوازي مع الفكرة الوطنية، وليس ضدها. أخيراً هذا التنوع في الثقافات والمساحات داخل القارة لا ينتقص من الشعور «الأوروبي» الذي يحس به الأوروبيون حيال الخارج «الأجنبي»، ولو أن هذا الشعور بالهوية حيال الخارج ينبني على تحديد جغرافي وثقافي ما يزال يفتقر إلى الدقة والوضوح.

إن التحولات التي مرت بها المجموعة ثم الاتحاد تؤكد وتعزز تعددية الفضاءات والهويات الأوروبية، لكنها لا تقف حائلاً دون الشعور المنتشر بهوية ما مشتركة.

فإلى جانب الهوية الوطنية الطاغية دوماً تنمو الولاءات الجديدة للمناطق والفضاءات الأوروبية الناشئة، وهذا التنوع لا يساعد على نحت هوية أوروبية حقيقية لأنها تتطلب، إلى جانب عناصر أخرى، توكيد هوية محددة ومساحة مشاركة سياسية كي تعبر عن نفسها. (Lister, Pia, 2008) وخصوصية الاتحاد الأوروبي الحالي هي تحديداً بتنوعه وعدم بزوغ مساحة محددة يمكن للأوروبيين التماثل معها، والتي تفرض نفسها كقاعدة صلبة لبناء مجموعة اجتماعية. ففي حين أن الدولة-الأمة بنيت على التماثل القوي بين الشعب والإقليم والسلطة لتبدو فريدة وواحدة فإن الاتحاد الأوروبي يبدو أنه محكوم عليه بأن يبني مواطنة جديدة مؤسسة على انتماءات متعددة وأرض بدون تعريف جوهري مع هندسة متغيرة في الزمان والمكان.

مع ذلك، وبالتوازي مع تحولات الجغرافيا الأوروبية، فإن مفهوم الهوية نفسه تطور بشكل يتيح إيجاد حل لمسألة ارتباطه بالإقليم. ففي مفهومها المعاصر تنزع الهوية للقيام على قواعد متعددة أكثر بكثير مما كانت عليه في الماضي: العائلة، المهنة، الأنشطة الترفيهية وحتى المجموعات الافتراضية كتلك التي تظهر في الشبكة المعلوماتية «الإنترنت»، إنها هويات تظهر وتتطور على مساحة حياة بكاملها. وهي تنزع للحلول محل بعض الانتماءات القديمة من نوع الطبقة الاجتماعية أو الانتماء الطائفي. والحركية التي تميز المجتمعات الأوروبية اليوم تعزز ظاهرة التجديد الدائم للهوية (Holmes & Murray, 1999). ولهذه الهويات الجديدة معنى خاص في إطار البناء الأوروبي، فبحكم مرونتها وارتباطها بمفهوم الشبكات أكثر من ارتباطها بالأرض باتت قادرة على التكيف وبشكل مثالي مع الفضاءات المتعددة للاتحاد. من هذه الزاوية فإن الترسيم الصارم للفضاء الاتحادي لا أهمية كبيرة له لأن الهويات الأوروبية- وليس الهوية الواحدة- بات من الممكن تصورها في فضاءات مختلفة افتراضية أو مادية[14]. والمواطنة الأوروبية ما بعد الحداثية يمكن لها التجسد خارج أرض أو إقليم محدد. ومن ثمّ يمكن القول إن هذه الهويات الجديدة هي بالنسبة للرؤية الوظيفية تماماً ما هي إلا الهويات الوطنية والثقافية بالنسبة للفدراليين: أساس فكرة معينة عن البناء الأوروبي.

لقد كانت ثلاثية الأرض-الشعب-السلطة حاسمة في بناء الشعور بالهوية السياسية، ومن ثم المواطنة، لكن على العكس من ذلك تم تشكيل الاتحاد الأوروبي

على مساحات متعددة ومعقدة تكافح من أجل إعطاء صورة الوحدة . رغم ذلك يبدو أن هناك طرقاً جديدة لإعطاء مضمون جديد للهوية الأوروبية تنهض على أسس تعددية المساحات الأوروبية وبفضلها وليس في مواجهتها أو رغماً عنها.

في هذا السياق وبقدر ما يرغب الاتحاد ببناء هوية مجتمعية حقيقية فعليه الاختيار ما بين أن يمنح نفسه الوسائل لخلق إحساس قوي بالهوية، مستوحى من الدول –القومية، ما يعني ضمناً الترسيم الصارم للأرض والحدود، أو تفضيل هوية قائمة على المصالح والالتزام الطوعي بمجموعة قيم يكون فيه البعد الجغرافي أقل أهمية من الشبكات والانتماءات المتعددة. والسياسة التي تحاول المزج بين هذين النهجين ليس من شأنها حل هذه الإشكالية بل ربما تزيدها تعقيداً وضبابية.

يقول جان-بول سارتر في مقدمته لكتاب المؤرخ فرناند برودل عن «هوية فرنسا»: الأمة، أية أمة، لا يمكن أن يتكون لها كينونة إلا عبر البحث المتواصل عن ذاتها، والأمة تتعرف على نفسها في صور مختزنة، وفي المعتقدات والمحكيات، وفي وعي باطني لا حدود له، وفي التدفق المشترك لكثير من التيارات الغامضة، وفي إيديولوجية مشتركة وأساطير مشتركة وتخيلات مشتركة (Braudel, 2011). هذه ليست حال الاتحاد الأوروبي فهو ليس أمة ولن يكون. ومن ثمّ فإن الهوية التي يبحث عنها ليس بهوية أمة أو دولة-قومية. إنها هوية خاصة غير مسبوقة عبارة عن تراكب هويات متعددة ومتنوعة.

4 – الديمقراطية في أوروبا، النخب والمؤسسات

مما لا شك فيه أن الدول الأوروبية التي ارتبطت فيما بينها بمعاهدة ماستريخت، وتلك التي انضمت إليها لاحقاً هي دول سبق وتبنت الخيار الديمقراطي الليبرالي، ومنها ديمقراطيات عريقة تفاخر بنظامها السياسي. والنظام السياسي الذي ينهض عليه الاتحاد الأوروبي فريد من نوعه إلى حد كبير. فهو نظام سبق ووصفه عالم السياسة في تسعينيات القرن المنصرم جياندومينيكو باجون ب«المنظِّم» (بكسر الظاء) ذلك أن البناء الأوروبي، في رأيه، تلعب فيه سياسات «التوزيع وإعادة التوزيع» دوراً ضعيفاً بالمقارنة مع «سياسات التنظيم»، فالوكالات المستقلة مثل البنك المركزي الأوروبي أو

الوكالة الأوروبية للبيئة أو للأدوية كما الأجهزة الأساسية لعمل الاتحاد، كلها تلعب دوراً منظماً، وتكليف سلطات غير منتخبة سلطة التنظيم هذه تؤدي إلى استقرار الالتزامات السياسية على المدى القصير، ويدعم شرعية الالتزامات البراغماتية (Majone, 1996). مفهوم ماجون هذا قريب جداً من مفهوم ادموند بيرك كما تحلله حنه بيتكن: إذا كان للمواطنين مصلحة ما حقيقية لكنهم لا يعلمون عنها الشيء الكثير فمن يمثلهم مؤهل لتحقيق هذه المصلحة ولو لم يكن ذلك بالطريقة التي يفهمونها أو يتمنونها. لكن هذا المفهوم يشكو من انحراف ديمقراطي؛ لأنه إذا ذهبنا بعيداً في تطبيقه فسوف نصل إلى مرحلة يتخذ فيها الخبراء القرارات التقنية، ويتكفلون بالجماهير الجاهلة كما يتكفل الآباء بأبنائهم (Pitkin, 1967) .

وبالإضافة إلى الوكالات فالعودة الدائمة إلى الخبراء في عملية اتخاذ القرار الأوروبي تشكل عنصراً مركزياً ثانياً. فالخبراء الذين يشتركون في الأجهزة الاستشارية يحملون معهم الحياد والعقلانية إلى عملية صياغة وتنفيذ السياسات العامة الأوروبية. وهذا الحياد المزعوم، خاصة في المجالين العلمي والتقني، يتعارض بطريقة ما مع الكثير من المصالح الخاصة (Habermas, 1973, Scharpf, 1999).

هذا النظام السياسي الذي يقوم على البحث الدائم عن الإدارة الفعالة عانى الكثير من الصعوبات التي دفعت مؤسسات الاتحاد إلى وضع أدوات متنوعة بهدف تقوية الطبيعة الديمقراطية لطريقة اتخاذ القرار الأوروبي. من هذه الوسائل توسيع صلاحيات البرلمان الأوروبي المنتخب من قبل المواطنين الأوروبيين في المجالات التشريعية والمالية وحتى الدولية. ومنذ معاهدة لشبونة بات تعيين رئيس المفوضية الأوروبية يعكس بالضرورة نتائج الانتخابات الأوروبية. وهكذا في 27 يونيو/حزيران 2014 عين المجلس الأوروبي جان-كلود جنكر رئيساً للمفوضية كون «الحزب الشعبي الأوروبي» الذي يتزعمه استحوذ على العدد الأكبر من المقاعد في البرلمان المذكور (221 في مقابل 191 للتحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين). وباتت المفوضية مسؤولة أمام البرلمان الذي يستطيع حلها أو دفعها للاستقالة. والصلاحيات الموسعة التي أعطيت للبرلمان الأوروبي سارت بالتوازي مع تقوية صلاحيات البرلمانات الوطنية، وذلك على أنه وسيلة لتوثيق عرى العلاقة ما بين المواطنين والمؤسسات الأوروبية.

من جهتها أعطت «معاهدة آلية عمل الاتحاد الأوروبي»، في مادتها العشرين، حقوقاً أساسية لما سمتها «المواطنية الأوروبية» مثل حق التنقل والسكن والعمل بحرية والترشح والتصويت في الانتخابات الأوروبية والبلدية للمواطن الأوروبي في البلد العضو الذي يسكن فيه ولو مؤقتاً مع التمتع بالحماية الدبلوماسية وحقه في توقيع العرائض الموجهة للبرلمان الأوروبي، واللجوء إلى الوسيط الأوروبي وإلى مؤسسات الاتحاد بشكل مباشر.

ومع تصاعد النقاش حول «العجز الديمقراطي» نلاحظ في الوقت نفسه ظهور تساؤلات حول الطبيعة الشرعية أو غير الشرعية لمشاركة اللوبيات وجماعات الضغط في عملية اتخاذ القرار الأوروبي. والحقيقة أنه من وراء إشراك المواطنين والجمعيات والمنظمات غير الحكومية وجماعات الضغط وغيرها في القرار يريد الاتحاد تعزيز الديمقراطية التشاركية بطريقة منظمة وشفافة (Sanchez- salgado, 2014).

في مواجهة الأزمة المالية في العام 2008 عندما، في مرحلة أولى، بدأت بعض البنوك والمؤسسات المالية تعاني من مشكلة سيولة واستدانة، وعندما، في مرحلة ثانية، بدأت بعض الدول كإيرلندا والبرتغال واليونان، تعاني من عجز كبير في موازناتها وعجز عن تمويل الدين العام، قام البنك المركزي والمفوضية الأوروبية وبمساعدة صندوق النقد الدولي بالتدخل السريع لوضع برامج «إنقاذ» عبر سلسلة من الأدوات الاقتصادية الجديدة الهادفة إلى ضبط الماليات العامة الوطنية، والتي ضمتها «معاهدة الاستقرار والتنسيق والحوكمة» الموقعة في الثاني من مارس/آذار 2012 التي دخلت حيز التنفيذ في بداية العام التالي. هذه الأدوات هدفت إلى تقوية وتوسيع صلاحيات وسلطات المؤسسات فوق-الوطنية، ودفعت في اتجاه تطور ملائم لما يمكن تسميته ب«الإندماج المعياري» (Saulugger & Trepan,2016).

التطور المهم في هذا المسار الإندماجي أن هذه المعاهدة وضعت ميكانيزمات تفرض على الدول احترام مبادئ سياسة ميزانيات «حذرة»، والدول التي لا تلتزم بها تتعرض لعقوبات تصل إلى 0,2% من ناتجها الإجمالي القائم' ويجب على الميزانيات الوطنية أن تكون من الآن فصاعداً متوازنة على الأقل أو فيها فائض. هذه «القاعدة الذهبية» التي نجدها في المعاهدة المذكورة يجب إدماجها في القوانين الوطنية، وتلعب محكمة العدل الأوروبية الدور الأساسي في مراقبة تطبيقها، ويمكن لها أن

تفرض على الدول الأعضاء القيام بإجراءات دائمة وإنشاء مؤسسات مستقلة، وعلى المستوى الدستوري لضمان احترام هذه «القاعدة الذهبية».

وهكذا فإن الإطار القانوني للاندماج الأوروبي يجد نفسه مدعوماً من المؤسسات الأوروبية نفسها في وقت تتعرض فيه هذه الأخيرة لأقسى الانتقادات من المستويات الوطنية حيث تتصاعد شعبية الأحزاب المشككة بالاتحاد كما في فرنسا وهولندا والنمسا والمجر وبولونيا وإيطاليا والدانمرك، والتي تتهم النخب في المؤسسات الأوروبية باتخاذ القرارات بعيداً عن الشعوب ورغماً عنها في بعض الأحيان. ويبقى نجاح هذه المؤسسات غير كاف لإسقاط تهمة «العجز الديمقراطي» عنها، وهذا نقاش من المرجح أن يستمر طالما أن الديمقراطية نفسها تتعرض للمساءلة والانتقاد، وتوصف بالعجز حتى في أعرق الديمقراطيات في العالم، فالديمقراطية في روحها بحث مستمر عن الأفضل، وعدم رضا دائم عما هو قائم، وعطش لا يرتوي.

5 - البريكست: نعمة أم نقمة؟

في مقابل الآراء التي ترى أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حجر الدومينو الأول في لعبة تفكك الاتحاد فإن آراء كثيرة أخرى ترى عكس ذلك تماماً، والوقائع تدعم مثل هذه الآراء. فبداية برهن الأوروبيون خلال مفاوضاتهم الطويلة والعسيرة مع بريطانيا لتنظيم البريكست وما بعده، عن تضامن لا سابق له في وجه المطالب البريطانية. لقد وقفوا صفاً واحداً بحكوماتهم المختلفة من يمينها إلى يسارها وراء فريقهم المفاوض بقيادة الفرنسي ميشال بارنييه الذي كان عليه أن يفاوض لندن على الخروج من 200 اتفاق ومعاهدة وقعتها خلال وجودها في الاتحاد. والمعاناة التي تكبدها المتفاوضون من الطرفين والمشاكل المعقدة التي واجهتها هذه المفاوضات والمكاسب التي خسرتها بريطانيا جراء الاتفاق النهائي الذي تم التوصل إليه بشق النفس في اللحظات الأخيرة من سنوات طويلة كادت تنتهي من دون اتفاق (No deal).. إلخ. تشكل دون شك رادعاً، وليس حافزاً، لمن قد يفكر من الدول بالخروج من الاتحاد.

لقد كان لبريطانيا أسبابها الخاصة للخروج من الاتحاد على علاقة بتاريخها الامبراطوري وعلاقاتها المميزة المستمرة مع الكومنولث ومع الولايات المتحدة

الأميركية، وموقعها الجغرافي كونها جزيرة تفصلها البحار عن القارة، وصحافتها الشعبية التي روجت كثيراً للبريكست، ورأيها العام المتمسك بخصوصية نظامه السياسي البرلماني وديمقراطيته العريقة وبثقافته الخاصة وسيادته الوطنية وما شابه (Le Figaro 17/2/2016). وهي أمور لا نجدها عند كل الشعوب والدول الأوروبية الأخرى. ثم إن انضمام بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية في العام 1973 كان موقفاً براغماتياً أكثر منه قناعة بالاندماج الأوروبي (young, 1999). وقد وقف الجنرال ديغول ضد هذا الانضمام، واستخدم ضده حق النقض-الفيتو مرتين، وهدد بالخروج من المجموعة الأوروبية، إذا أصرت الدول الأخرى على دخول بريطانيا إليها، لقناعته بأن هذه الأخيرة ستكون حصان طروادة لواشنطن في المجموعة (.www letempsarchives.ch/pages/JDG-1967-11-21/1/ veto de gaule). وكان ينبغي وصول الرئيس بومبيدو إلى الأليزيه حتى تدخل بريطانيا في المجموعة الأوروبية بالتزامن مع الدانمرك وإيرلندا في العام 1973.

بعد ذلك بست سنوات دخلت رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر في نزاع طويل مع المجموعة بسبب مطالبتها بتخفيض مساهمة لندن المالية في موازنة المجموعة على خلفية شعار «أريد استعادة أموالي»، وهو نزاع سيطول إلى العام 1984، وستفوز فيه السيدة الحديدية التي استعادت 66% من هذه المساهمة، وذلك بعد أن رفضت الانضمام إلى «النظام النقدي الأوروبي» الذي وضع لمواجهة عدم الاستقرار النقدي (www.vie-publique.fr/eclairage/19375). وفي العام 1985 لم توقع لندن على اتفاقية شنغن، وطالبت بالاعتراف بحقها في الحصول على استثناءات وإعفاءات من بعض المعاهدات والاتفاقيات الأوروبية. وكانت مارغريت تاتشر قد أعلنت في غير مناسبة عن معارضتها الشديدة لقيام أوروبا الفدرالية وللعملة المشتركة، فأوروبا ليست مجرد سوق مشترك فحسب ولا ينبغي لها الذهاب في اتجاه فدرالي أو اندماجي نقدي أو سياسي أو ما شابه (ww.vie-publique.fr/eclairage/19375).

ولدى التوقيع على معاهدة ماستريخت في 7فبراير/شباط 1991 وضعت بريطانيا شروطاً للانضمام إلى المعاهدة عبارة عن استثناءات لها من الدخول في العملة المشتركة، اليورو، ومنطقة شنغن، والسياسة الزراعية المشتركة، والشؤون

الاجتماعية والقضائية، وغيرها. ومنذ ذلك الوقت وقفت الحكومات البريطانية العمالية والمحافظة ضد كل التوجهات الاندماجية الأوروبية، وأخذت تعرقل كل مشروع من شأنه الدفع في الاتجاه التكاملي، وتدعم توسيع الاتحاد بانضمام المزيد من الدول إليه لاسيما من المعسكر الشرقي السابق، وذلك لإضفاء المزيد من التنافر وتعددية الآراء في الاتحاد منعاً لتحقيق الانسجام ووحدة الرؤى، مما يصعب عملية الاندماج التي ترفضها لندن رفضاً مطلقاً، وهي في الأصل رفضت تعبير «الاتحاد الأوروبي» بالإضافة لأي شيء مشترك (ما خلا السوق) سواء كان عملة أو دستوراً أو سياسة خارجية أو دفاعية.

هذه المواقف المعرقلة للاندماج الأوروبي دفعت كثيرين في أوروبا ومنهم، على سبيل المثال، جاك دولور الذي كان وزيراً للمالية في فرنسا ورئيساً للمفوضية الأوروبية الذي دعا المملكة المتحدة إلى الخروج من الاتحاد قائلاً: «لا يهتم البريطانيون إلا بمصالحهم الاقتصادية الخاصة ولا شيء آخر. إذا لم يتبعوا النزعة التي تسير إلى المزيد من الاندماج الأوروبي فيمكن لنا رغم كل شيء أن نبقى أصدقاء ولكن تحت شكل آخر(Delors, 2012)». كذلك فعل رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق ميشال روكار عندما توجه إلى «الأصدقاء الإنكليز» بالقول «اخرجوا من الاتحاد» (معتبراً أنهم يتصدون لكل محاولة لتعميق الاندماج الأوروبي، ويتسببون بشلل نظام اتخاذ القرار الأوروبي، وبأن بقاءهم في الاتحاد سيمنع تطوره بل سيقتله، وهذا ما تعرفه ألمانيا التي تتمنى هي الأخرى خروجهم (Rocard, 2014).

وهكذا فمن الممكن التفكير بأن ما حصل بعد البريكست ذهب في عكس ما توقعه محللون وسياسيون كثيرون؛ فقد أبرزت هذه الأزمة وعياً متنامياً بأهمية البناء الأوروبي، وبأن الدمار الذي يلحق به يؤثر على كل الدول الأعضاء، ويوصل الشعبويين فيها إلى قمرة السلطة. وهكذا بدل أن يكون البريكست حجر الدومينو الأول عبر تسببه بظاهرة تقليد الانفصال البريطاني فإنه على العكس زرع الخوف من الانحرافات الخطيرة التي قد يؤدي إليها. وهذا الأثر رأيناه في غير بلد، كألمانيا أو فرنسا على سبيل المثال، حيث تراجعت الأحزاب اليمينية المتطرفة عن وعودها بالخروج من منطقة اليورو (Zarka,2017). ومن المتفق عليه أن الاتحاد الأوروبي ما كان ليتوصل إلى الاتفاقات والمشاريع التي أقرها في مواجهة جائحة كوفيد19 وتداعياتها الاقتصادية لو

كانت بريطانيا ما تزال عضواً فيه، فمن المؤكد أنها كانت ستقف في وجه هذه الاتفاقات ذات الطبيعة الاندماجية الواضحة.

خلاصة ونتائج:

خلال المسار الاتحادي منذ المجموعة الاقتصادية إلى اليوم تعرضت دول أوروبية عديدة لأزمات مالية واقتصادية من البرتغال إلى إسبانيا وصولاً إلى اليونان ثم قبرص مؤخراً، وقد ثبت بالتجربة أن خروجها من أزماتها كان الفضل فيه، والى حد كبير، إلى التضامن الأوروبي . كذلك فإن دولاً كثيرة لاسيما من المعسكر الشرقي السابق كانت تعاني من ضعف اقتصادي ومالي تحسنت أوضاعها كثيراً بعد الانضمام للاتحاد الذي تمكن من تخطي أزمة اليورو كما أزمة كوفيد19 بعدها . ويمكن القول إن ردود الاتحاد على هاتين الأزمتين برهنت على مرونة مشروع التكامل الأوروبي وقدرته على الصمود في وجه أزمات من الأكبر في العالم، وليس في أوروبا فحسب.

ويمكن القول إنه في وقت تشكل فيه الهويات القومية للدول وتمسكها بسيادتها عامل ضعف للاتحاد الأوروبي فإن المصلحة الاقتصادية المشتركة تشكل عامل تكامل من العوامل الحاسمة في الاندماج الأوروبي خاصة في ظروف تنافس دولي محتدم على خلفية الصعود الاقتصادي للصين ولدول ناشئة أخرى، ما يدفع الأوروبيين إلى التنسيق والدعم المتبادل والوعي بأن كلفة الانفكاك من الاتحاد تبقى أعلى بكثير من كلفة البقاء، وبأنه يشكل صمام أمان في وقت الأزمات المفاجئة.

وفي أعقاب خروج بريطانيا من الاتحاد (البريكست) الذي اعتبره كثيرون ضربة قاسمة للاندماج الأوروبي حصل العكس؛ إذ حقق الاتحاد المكون من 27 دولة قفزة إلى الأمام في اتجاه الاندماج عبر اتفاقات تشكل انتقالاً دراماتيكياً للإنفاق والتشريع الضريبي من المستوى الوطني إلى المستوى فوق-الوطني، وهو أمر كانت ستعارضه لندن بشدة وتستخدم ضده حق النقض-الفيتو .

أما بالنسبة لمسألة النزوح والهجرة فقد كشف الاتحاد في العام 2021 عن تقدم في قدرته على معالجتها مع التخبط الذي ساد في العام 2015 وما بعده، وهو لن يقفل أبوابه أمام المهاجرين نظراً لحاجته الماسة لدم جديد يتدفق على الدوام في شرايينه الديمغرافية والاقتصادية. أما عن الهوية فلم تعد الجغرافيا عائقاً أمامها ولا محبذاً لها

في عصر العولمة والثورة الرقمية . وبالنسبة ل«العجز الديمقراطي» فالمشكلة ستبقى مطروحة؛ لأن النخب هي عادة من يتخذ القرارات سواء في أوروبا أو في أكثر الدول ديمقراطية في العالم في حين أن الرأي العام، والذي يبقى عصياً على التعريف الدقيق، يكافئ أو يعاقب هذه النخب من خلال الانتخابات الدورية بأشكالها المتنوعة الرئاسية والتشريعية والبلدية وغيرها. وإلى اليوم ورغم كل شيء فإن الانتخابات في أوروبا عموماً لم توصل إلى السلطة، إلا في حالات نادرة ومؤقتة، أحزاباً تحبذ زوال الاتحاد الأوروبي، وصعود مثل هذه الأحزاب شكل جرس إنذار للأحزاب المعتدلة وحافزاً لها للبحث عن أنجع الطرق والقرارات الآيلة إلى دعم المسار الديمقراطي والاتحادي في آن معاً. ثم إن مؤسسات الاتحاد كالبرلمان والمحكمة والمفوضية والمجلس وغيرها أخذت بالنهج الديمقراطي منذ البدايات، وهي تتطور بشكل حثيث بالطريقة الديمقراطية التوافقية والانتقادات التي تتعرض لها تدفعها للمزيد من الدمقرطة، فالديمقراطية بطبيعتها مسار لا يعرف القناعة والخنوع بل المزيد من البحث عن الأمثل والأفضل.

ولا بد من ملاحظة أخيرة تتعلق بالعلاقة الفرنسية الألمانية كضامن لاستمرار وتدعيم البناء الأوروبي. واللبنات الأولى لهذا البناء وضعتهما فرنسا وألمانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مروراً بالمجموعة الاقتصادية وصولاً إلى الاتحاد، وقد بات تقليداً راسخاً أن يزور المستشار الألماني باريس فور انتخابه وهذا ما فعله المستشار شولتز مؤخراً، كما فعل الرئيس ماكرون عندما زار برلين فور انتخابه رئيساً، وذلك لتأكيد وثوق عرى العلاقة بين البلدين، وسعيهما الدؤوب المستمر لتدعيم البناء الأوروبي. ونلاحظ أنه في كل الأزمات الأوروبية لعب البلدان الدور الأبرز في حلها، لقد قاما بجهود جبارة للحد من انتشار كوفيد-19 في إيطاليا بداية ثم في أوروبا قبل التوصل إلى اتفاقات لمواجهة جائحات مماثلة في المستقبل، كما لعبا الدور الأكبر في مساعدة اليونان ثم قبرص وقبلهما إيرلندا وإسبانيا والبرتغال للخروج من أزماتها المالية والاقتصادية دون أن ننسى ملف الهجرة وغيره.

في المحصلة يمكن القول بأن كل هذه الأزمات، غم ما شاع خلالها من كلام حول نهاية الاتحاد الأوروبي وانهياره وما شابه، كانت، على العكس، دافعاً وجاذباً للتضافر والتعاون أكثر منه لتفكك أو انهيار الاتحاد.

وفي عودة لمنهج التحليل النسقي الذي استعان به البحث يمكن القول إن المدخلات التي كانت عبارة عن ضغوط ومطالب هي الأزمات التي تم تحليلها، دخلت إلى النسق السياسي الأوروبي لتتفاعل في داخله عبر مفاوضات طويلة بين المؤسسات والحكومات والأحزاب والرأي العام وجماعات الضغط وغيرها، لتخرج في صيغة اتفاقات جديدة وقرارات وأفعال عادت بطريق التغذية الاسترجاعية لتدخل إلى النسق السياسي الاتحادي الأوروبي من باب الدعم والمساندة هذه المرة لمسيرته التكاملية وحتى الاندماجية.

والآن ماذا عن احتمالات المستقبل؟ التنبؤ عن المستقبل عملية فيها الكثير من المخاطرة نظراً لما يمكن أن يدخل فيه من «بجع أسود» يستحيل على المراقبين والسياسيين توقعه (Taleb, 2010) لاسيما على المدى الطويل. أما على المديين المنظور والمتوسط فيمكن توقع أن يستمر المسار التكاملي الأوروبي على ما كان عليه من دون تسارع أو تباطؤ بعيداً عن خطر التفكك أو العودة إلى ما قبل الاتحاد.

العلاقة الألمانية-الفرنسية، وهي أساسية للاتحاد الذي يقال عنه بأنه يسير على عجلتين اقتصادية ألمانية وسياسية فرنسية، تتمتع بالثبات رغم الخلافات التي تنشأ ويجري التعامل معها عبر التنسيق الدائم في كل الملفات. بالنسبة للعلاقات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي من المرجح أن تشهد المزيد من التنسيق والتقارب، وإن شابها بعض التوترات الظرفية، نظراً للمصالح المشتركة الكثيرة بين الجانبين ولوجودهما معاً في حلف الأطلسي على الأقل. وهذا أمر أكد عليه مراراً وتكراراً زعماء أوروبيون كما رؤساء الحكومات البريطانية منذ صدور نتيجة الاستفتاء حول البريكست في العام 2016 . بمعنى آخر ستزول العقبة البريطانية من أمام المحاولات الاندماجية الأوروبية وستبقى الأطلسية ضامناً لحد مقبول من التحالف الأوروبي- البريطاني.

ومن المرجح أن تنشأ خلافات من هنا وهناك بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لهذا السبب أو ذاك، وهذا أمر جد طبيعي، لكن الإطار المؤسساتي سيبقى صالحاً لحلها أو على الأقل لمنعها من التفاقم. فالصلاحيات التي بات من المتعارف عليها في إطار الاتحاد ثلاثة أنواع (Gomart, 2019):

- صلاحيات حصرية للاتحاد، التشريع فيها محصور فيه وقراراته ملزمة للدول

الأعضاء بموجب المعاهدات الموقعة فيما بينهم، وهي تغطي: الاتحاد الجمركي وقواعد التنافس، والسياسة النقدية لمنطقة اليورو، والسياسة التجارية المشتركة.

- صلاحيات يتقاسمها الاتحاد مع الدول الأعضاء الذين يحق لهم فيها التشريع واتخاذ الإجراءات الملزمة لتطبيقها، وذلك في المجالات الآتية: السوق الداخلي، والتناغم الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي، والبيئة وحماية المستهلكين، والنقل، والطاقة، والعدالة والشؤون الداخلية، والبحث العلمي، والتعاون في مجالات الإنماء والمساعدة الإنسانية.
- صلاحيات دعم لا يحق للاتحاد التدخل فيها إلا لمساعدة الدول، وذلك في مجالات: الصناعة والثقافة والسياحة والتربية والحماية الاجتماعية والتعاون الإداري.

بالإضافة إلى ذلك استحوذ الاتحاد بموجب معاهدة لشبونة على شخصية قانونية تتيح له التوقيع على المعاهدات الدولية، وعلى جهاز دبلوماسي تحت سلطة الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والأمن، والذي من مهامه صياغة سياسة أمنية ودفاعية مشتركة وتنمية قدرات الاتحاد العسكرية والقيام بمهمات عسكرية خارج حدود الاتحاد. لكن القرارات في هذا الشأن ينبغي أن يتبناها مجلس الاتحاد بإجماع أعضائه أل27 وهو أمر ليس باليسير في كل الظروف والملفات. لكنه تقدم ملمس ولو في حدود معينة على طريق التكامل في مجال السياسة الخارجية الدفاعية المشتركة التي نصت عليها معاهدة ماستريخت.

هذه المعاهدة منذ أن وضعت موضع التنفيذ في بداية العام 1992 يجري تطبيق بنودها تدريجياً ورفدها باتفاقيات ومعاهدات تدعم المسار الاندماجي، تعمل على إزالة العوائق التي تعترضه وعلى حل الأزمات التي تواجهه، وإن اضطرت الدول الأعضاء في الاتحاد للسيرعليه «بسرعات مختلفة، فيجب أن لا نخشى من قول ذلك ومن قبوله» كما قال الرئيس إيمانويل ماكرون ذات يوم من أيلول/سبتمبر 2017 (Gomart, 2019).

الملاحق:

1 - خريطة الاتحاد الأوروبي بما فيه بريطانيا

2 - خريطة مراحل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

3 - خريطة منطقة شنغن

4 - خريطة منطقة اليورو

5 - الدول الأوروبية من حيث الثروة الإجمالية

6 - الناتج الإجمالي الداخلي للفرد الواحد في دول الاتحاد الأوروبي

7 - جدول بسكان ومناطق الاتحاد الأوروبي في العام 2020

8 - رسم بياني يوضح تطور متوسط الديون اليونانية بالمقارنة مع متوسط الاتحاد الأوروبي.

خريطة الاتحاد الأوروبي

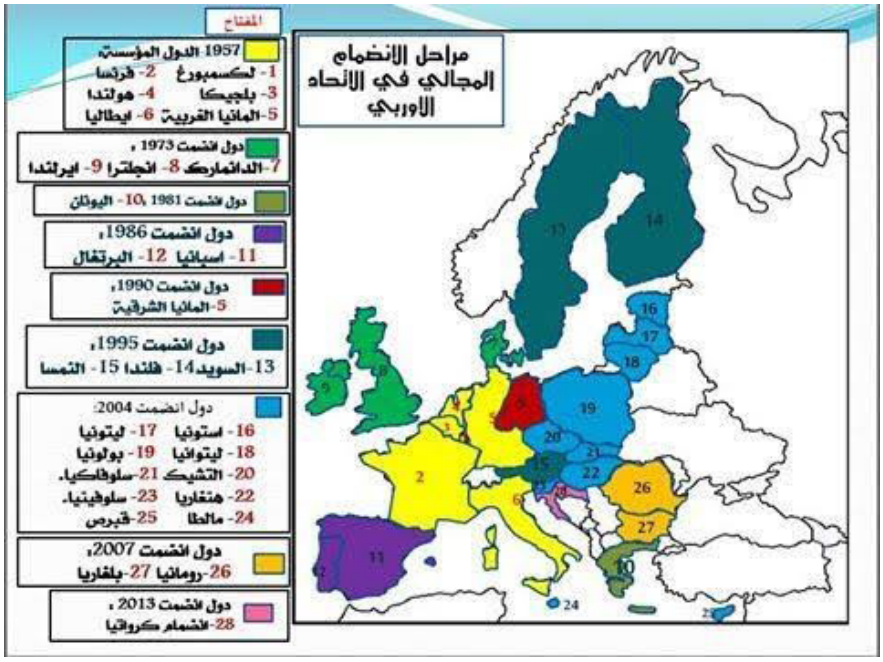
المفتاح
1957 الدول المؤسسة:
1- لكسمبورغ 2- فرنسا
3- بلجيكا 4- هولندا
5-المانيا الغربية 6- ايطاليا
دول انضمت 1973 ،
7-الدانمارك 8- انجلترا 9- ايرلندا
دول انضمت 1981 ،10- اليونان
دول انضمت 1986،
11- اسبانيا 12- البرتغال
دول انضمت 1990،
5-المانيا الشرقية
دول انضمت 1995،
13-السويد14- فلندا 15- النمسا
دول انضمت 2004:
16- استونيا 17- ليتونيا
18- ليتوانيا 19- بولونيا
20- التشيك 21-سلوفاكيا.
22- هنغاريا 23- سلوفينيا.
24- مالطا 25-قبرص
دول انضمت 2007،
26-رومانيا 27-بلغاريا
دول انضمت 2013 ،
28-انضمام كرواتيا
مراحل الانضمام
المجالي في الاتحاد
الاوربي

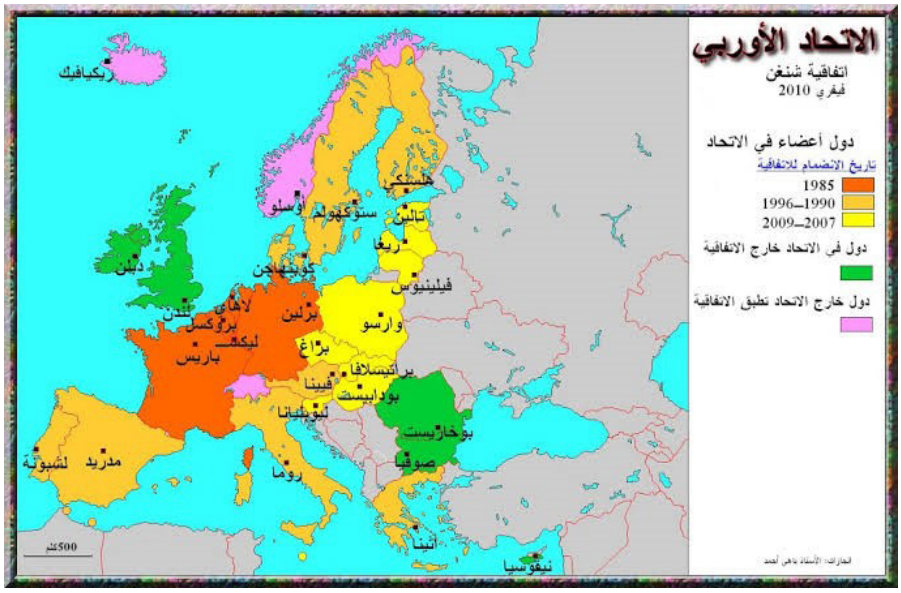
الاتحاد الأوربي
اتفاقية شنغن
فبفري 2010
دول أعضاء في الاتحاد
تاريخ الانضمام للاتفاقية
1985
1990–1996
2007–2009
دول في الاتحاد خارج الاتفاقية
دول خارج الاتحاد تطبق الاتفاقية
ريكيافيك
أوسلو
ستوكهولم
هلسنكي
تالين
ريغا
دبلن
كوبنهاجن
فيلنيوس
لاهاي
برلين
وارسو
بروكسل
لندن
براغ
باريس
براتيسلافا
فيينا
بودابست
لوبليانا
بوخارست
صوفيا
مدريد
لشبونة
روما
أثينا
نيقوسيا
500كم

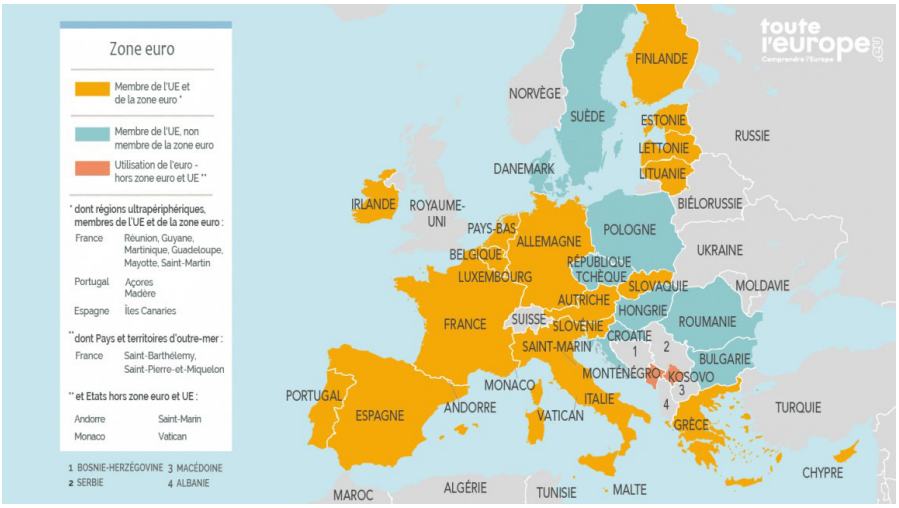

خريطة منطقة اليورو

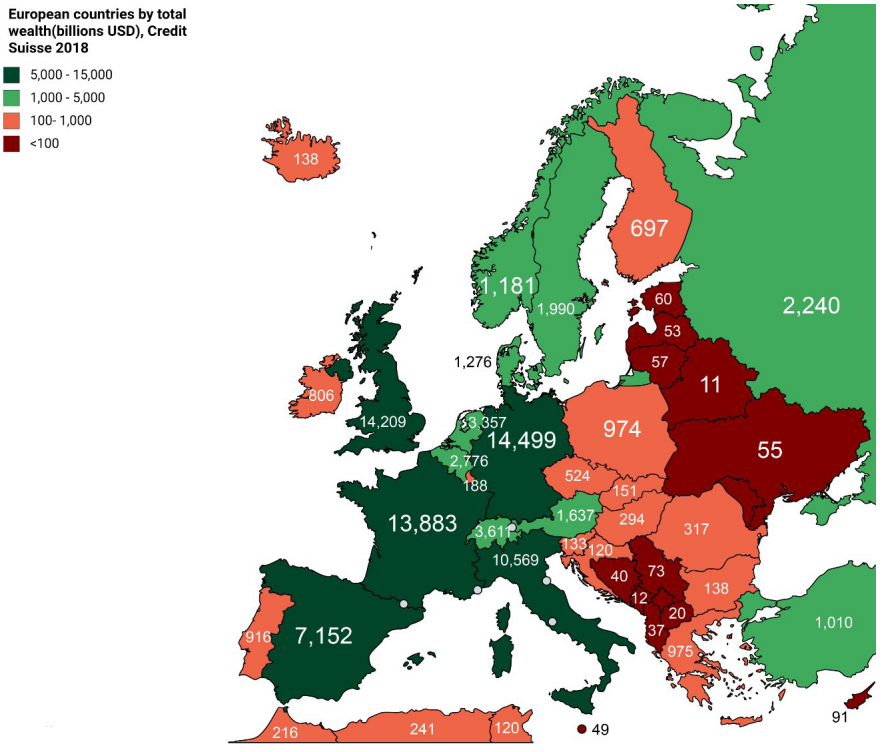

دول الاتحاد الأوروبي من حيث الثروة الإجمالية

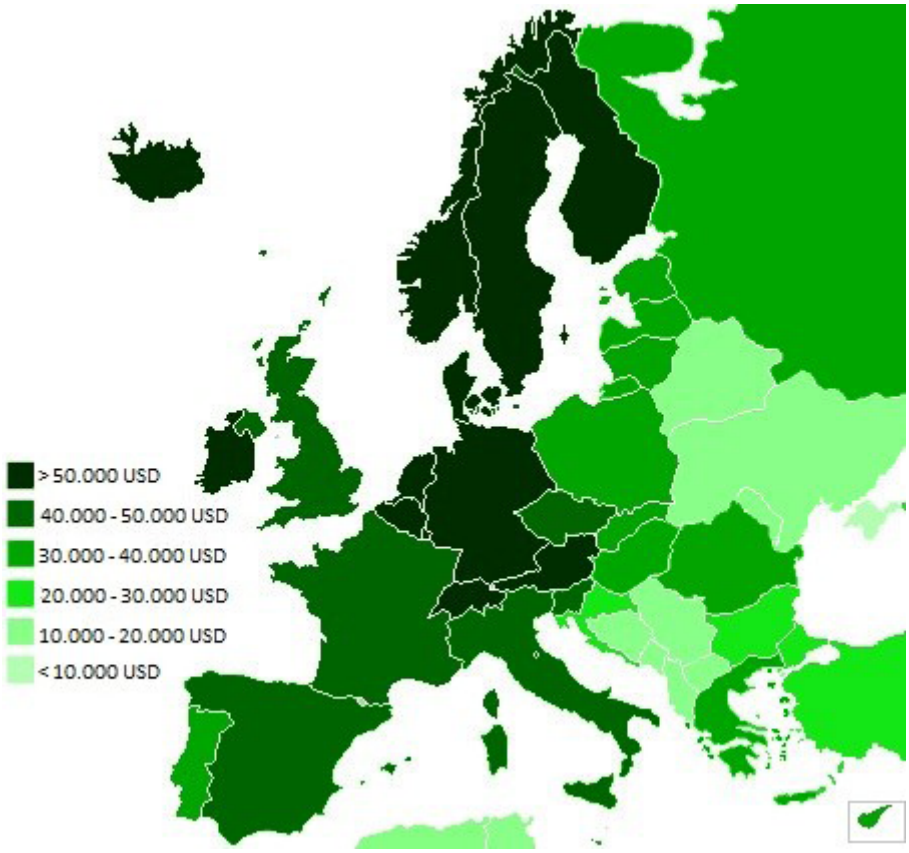
> 50.000 USD
40.000 - 50.000 USD
30.000 - 40.000 USD
20.000 - 30.000 USD
10.000 - 20.000 USD
< 10.000 USD

الناتج الإجمالي للفرد الواحد في دول الاتحاد الأوروبي

(سكان ومناطق دول أعضاء الاتحاد الأوروبي)تقديرات 1 يناير 2020'					
دولة عضو	السكان بالآلاف	السكان %بالنسبة للاتحاد	المنطقة كم ²	المنطقة %بالنسبة للاتحاد	كثافة السكان نسمة/كم ²
الاتحاد الأوروبي					
النمسا	8,372.9	1.67	83,858	1.9	99.7
بلجيكا					
بلغاريا	7,576.8	1.51	110,912	2.5	68.5
قبرص					
جمهورية التشيك	10,512.4	2.1	78,866	1.8	132.8
الدنمارك					
إستونيا	1,340.3	0.27	45,226	1.0	29.6
فنلندا					
فرنسا[3]	65,821.885	12.86	**643,548**	**14.6**	99.6
ألمانيا					
اليونان	11,306.2	2.26	131,940	3.0	85.4
المجر					
جمهورية أيرلندا	4,450.9	0.89	70,280	1.6	64.3
إيطاليا					
لاتفيا	2,249.0	0.45	64,589	1.5	35.0
ليتوانيا					
لوكسمبورغ	502.2	0.1	2,586	0.1	190.1
مالطا					
هولندا	16,576.8	3.31	41,526	0.9	396.9
بولندا					
البرتغال	10,636.9	2.12	92,931	2.1	114.4
رومانيا					
إسبانيا	47,150.4	9.41	504,782	11.4	93.4
سلوفاكيا					
سلوفينيا	2,054.1	0.41	20,253	0.5	101.4
السويد					

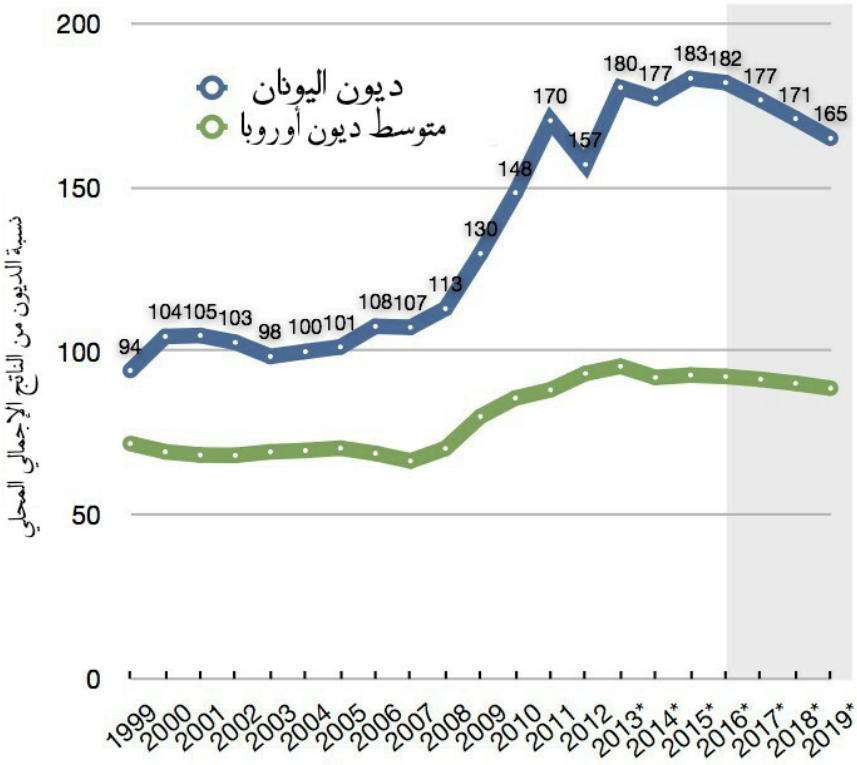

المصدر = Eurostat (البيانات من أكسفورد للاقتصاد)

الهوامش

(1) إيمانويل كانط (1724 – 1804) يؤمن بالفكرة الطوباوية حول السلام الأبدي ويحدد مجموعة من المراحل للوصول إليه، لكن توماس هوبس (1588 – 1679) مقتنع بالطبيعة الأنانية الصعبة الانعزالية شبه الحيوانية والقصيرة جداً للحياة الإنسانية.

(2) في العام 1961 سوف تحل محلها «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية».

(3) هم النمسا وبلجيكا والدانمرك وفرنسا واليونان وإيرلندا وإيسلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ والنروج وهولندا والبرتغال والمملكة المتحدة والسويد وسويسرا وتركيا وألمانيا الغربية والأرض الحرة تريسته التي سوف يتم التوصل إلى وضعها النهائي في العام 1954.

(4) هي بلجيكا والدانمرك وفرنسا وهولندا وإيسلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ والنروج والمملكة المتحدة والبرتغال.

(5) هي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ

(6) وهنغاريا وإستونيا وليتوانيا وقبرص ومالطا هي بولونيا وتشيكيا وسلوفاكيا وسلوفينيا

(7) يستخدم البعض تعبير «النظام» لكن تعبير «النسق» أو «الأنظومة» هو الأدق كترجمة لمفردة «سيستم» الإنكليزية

(8) على سبيل المثال لا الحصر صوت الشعب الفرنسي في استفتاء العام 1992 لمصلحة معاهدة ماستريخت بنسبة 0,5 5 % لمصلحتها، وهي نسبة ضئيلة جداً، وفي العام 1995 صوت الشعب الدانماركي ضد المعاهدة قبل أن يعود ويستفتي لمصلحتها بعد عام واحد وبنسبة ضئيلة جداً، وفي العام 2005 صوت الفرنسيون والهولنديون ضد الدستور الأوروبي المشترك فأسقطوه، وبعدها بعامين صوت الإيرلنديون ضد معاهدة لشبونة، دون أن ننسى الحدث الكبير المتمثل بتصويت الشعب البريطاني لمصلحة الانفكاك عن الاتحاد في العام 2016

(9) تضم منطقة اليورو 17 دولة يسكنها 300 مليون نسمة

(10) في الحقيقة ينبغي التمييز بين هذه المفردات الثلاثة أقله على الصعيد القانوني. لكننا هنا لن ندخل في جدل إيتمولوجي أو قانوني ففي الواقع غالبا ما يتحول النازح إلى لاجئ ثم لاحقاً إلى مهاجر يبقى مدى الحياة في البلد المضيف ويكتسب جنسيته إلا في حالات معدودة.

(11) والكل يتذكر جثة الطفل السوري ذي السنوات الثلاث التي قذفتها الأمواج إلى ساحل بودروم التركي بعد غرق المركب الذي يضم سوريين هاربين إلى اليونان في خريف العام 2015، والتي تناقلتها كل وسائل الاعلام العالمية

(12) رئيس الوزراء الاشتراكي الأسبق ميشال روكار كان من دعاة هذا الطرح، وكان يتعرض للكثير من الانتقادات بسبب ذلك.

(13) تتألف منطقة شنغن من26 دولة أوروبية تضم 400 مليون مواطن، من ضمنها دول ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل إيسلندا والنروج وسويسرا وليختنشتاين، يسمح بحرية التنقل فيها مع إلغاء جميع أشكال المراقبة على الحدود الداخلية ومنها التحقق من جوازات السفر عند المنافذ الحدودية للدول الأعضاء.

(14) من المفيد إعادة قراءة كتاب أمين معلوف «هويات قاتلة» الذي يخوض في تحديدات جديدة لمفهوم الهوية بديلاً عن المفهوم القديم للهويات «القاتلة».

المراجع

Attali J. (2009). *La crise et après* ? . Folio :Paris.

Bickerton Ch. (2018). *The Brexit Iceberg. in Benjamin Martill and Uta Staiger(ed.). Brexit and Beyond, Rethinking the Futures of Europe*. UCL Press, University College: London. pp.132-138.

Braudel F. (2011). *L'identité de la France .éd*. Flammarion /mille et une pages: Paris. p.12.

Bulletins Officiels, *documents internes recueillis par:* (www.jeanpierrs cassarino.com/datasets/ra)

Catherine Withol de Wenden (2018). *Atlas des migrations".Autrement*, 5th ed: Paris .

Catherine Withol de Wenden.(4/2018).*crises des migrations ou crise des politiques d'asile et ses effets sur les territoires d'accueil. Hommes et Migrations*. 13. p.24-26.

Cederman L-E.(2001). *Constructing Europe's Identity*. The external Dimension. boulder. p.3-10.

Cerruti F.& Lucarelli S. (2008). *The Search for a European Identity*. Values, Politics and Legitimacy of the European Union".London. p.7.

De Gaule. (1967). http://www.letempsarchives.ch/pages/JDG-1967-11-21/1/second veto de gaule

Delors J. (2012). https://www.lexpress.fr/actualite/politique/jacques-delors-invite-le-royaume-uni-a-quitter-l-union-europeen_1203673.htmi and: http://lelab.europe1.fr/jacques-delors-propose-au-royaume-uni-de-sortir-de-l-union-europeenne-6533

de Sedouy J.-A. (2009). *Le concert Européen* .Aux origines de l'Europe (1814-1914). Fayard: Paris.

Dumont G-F.(Nov.-Dec./2016). *Brexit: quelles conséquences démographiques ? » Populations et avenir,* N.730. pp.18-20-23.

Easton D.(1953). *the Political System: An Inquiry into the State of Political Science*. New York: Alfred A. Knopf. (1965) - A Framework for Political Analysis. Englewood Cliffs: N.J.Prentice Hall.

Eurobarometer. (May 2009). N.230

Fabbrini F. (2020). *Europe's Economic and Monetary Union Beyond Covid-19.in Department of Finance of Ireland*. June 2020. https://www.gov.ie/en/publication/76196-europes-economic-monetary-union-beyond-covid19.

Foucher M. (2007). *L'obsession des frontières*. Perrin :Paris.

Frank R. (2017). *La construction de l'Europe : une histoire cy clique* .Questions internationales,n88.pp.10-22.

Glencross A. (2018). *Cameron's European Legacy. in Benjamin Martill and Uta Staiger*(ed.). Brexit and Beyond, Rethinking the Futures of Europe.UCL Press, University College: London. pp.22-28.

Gomart T. (2020). *L'affolement du monde* .Thallandier/texto :Paris. p.197-198-199.

H.Kluver (2/2014). *les lobbies ans la gouvernance ou la mains invisible du marché*. Pouvoirs,Vol149. pp.121-134.

Habermas J. (1973). *la technique et la science comme idéologie*. Gallimard: Paris.

Holmes L. & Murray Ph.(ed.)(2009). *Citizenship and Identity in Europe*. Aldersho chap.1.

How Europe Fell Behind On Vaccines.http:// www.politico.eu/article/ Europe-coronavirus-vaccine-struggle-pfizer-

http://e3arabi.com/(20-12-2021).

http://www.lefigaro.fr/politique/le-scan/citations/

https//eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX-%3A32020D0440.

https://eur.lex.europa.eu/legalcontent/EN/TXT/?uri=CELEX:52020/DC0580

https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri?=COM:2020:456:FIN

https://www.consilium.europa.eu/eu/press/press-releases/2020/04/09/.

https://www.touteleurope.eu(21-12-2021)-27-7-2021.

https://www.vie-publique.fr/eclairage/19375-46ans-decralations-entre-lunion-europeene-et-le-royaume-uni

Isiksel T. (2018). *Square Peg, Round Hole: Why the EU can't Fix Identity Politics*.in Benjamin Martill and Uta

Krugman P. (18-3/2021).*vaccines: A very European Disaster*. New York Times.

La géographie mondiale des populations en 2016.Populations et avenir, N.730, Nov.-Dec. 2016, pp.18-23

Lars-Erik Cedermam. (2001). *Constructing Europe's Identity The external Dimension*. boulder. p.3-12.

Le Monde 26/3/1998, 8/9/2015,17/2/2016,25/3/2017,4/3/2021,10/11/2021

Lefebvre M. (6-9/2010). *L'Union face a la Russie : combien de divisions ? »*, Diploweb, 6-9-2010. https://www.diploweb.com/L-UE-face-a-la-Russie-combien-de.html>.

LIMITE. (Feb.2021). *Opinion of the Legal Service. the Proposed New Pact on Migration and Asylum-"variable geometry"-Schengen and Dublin acquis relevance of components of the proposal pact*. Bruxelles, 6357/21,P.25

Lister M.& Pia E. (2008). *Citizenship in Contemporary Europe. Edinburgh*. p.189.

Magnette P. (2003). *Le régime politique de l'Union Européenne*". Presses de sciences Po :paris.

Majone G. (1996). *Regulating Europe*. Routledge :London.

Middelaar L. (2018). *Seven Brexit Propositions: Towards a Union That Protects*. in Martill B. and Staiger U.(ed.). Brexit and Beyond, Rethinking the Futures of Europe.UCL Press, University College: London. pp.81-88

Nugent N.(2018). *Brexit : Yet Another Crisis for the EU.in Martill B.and Staiger U.(ed.).Brexit and Beyond*, Rethinking the Futures of Europe.UCL Press, University College :London. pp.54-63.

Pfetsc .F. (1999). *La Problématique de l'identité européenne "in Dumont G.F.(éd) Les Racines de l'identité européenne*. Paris. p.260-262-263.

Pitkin H. (1967). *The Concept of Representation*". Berkley: University of California Press.

Rocard M. (2014). https://www.lemonde.fr/idees/article/2014/ 06/05/ amis-anglais-sortez-de-l-union-europeenne-mais-ne-la-faites-pas-mourir_4431399_3232.html

Rosamond B. (Dec./2016). Brexit and the Problem of European Disintegration. *Journal of Contemporary European Research"*,Vol.12, N.4.

Sanchez-salgado R.(2007).*Comment l'Europe construit la société civile*". Dalloz: Paris.

Saurugger S., F. Trepan F. (1/2016). *Do Crises Lead to Policy Change? The Multiple Streams Framework and the European Union's Economic Governance Instruments*. Policy Sciences, Vol.49. pp.35-53

Scharpf F. (1999). *Governing in Europe, effective and Democratic?*", Oxford University Press.

Schmidt V. (2010). *La Démocratie En Europe. L'Union Européenne et les Politiques nationales*. La découverte: Paris.

SOPEMI. (2018). *Système d'observation permanente des migrations* .Perspectives des migrations internationales, OCDE.

Taleb N.(2010). *The Black Swan: The Impact of the Highly Improbabl*.2nd ed.London: Penguin.

TEPSA (Oct.2, 2020). *The New Pact on Migration and Asylum: A Mixture of Solidarity and Responsibility*. The post of Trans European political Studies.

The new Pact on Migration and asylum: what is not and what it could have been. The post of Philippe de Bruycker in droit et politique de l'immigration et de l'asile de l'UE.Dec.15,2020.

United Nations: world Population Prospects: The 2012 Review

https://www.gov.pl/web/eu/joint-declaration-of-the-prime-minister-of-poland-and-prime-minister-of-hungry.

Young H. (1999). *This blessed Plot: Britain and Europe From Churchill to Blair*. Overlook Press: New York.

Zarka Y-Ch.(3/2017). *Pour un nouvel idéal de l'Europe*. revue Cités, PUF., N.71, p.3-8

Abstract

Objective: This research seeks to test the validity of the popular saying among some researchers and politicians that the European Union is heading towards disintegration and collapse due to the accumulated crises it has faced since the global financial crisis in 2008, especially after Britain's exit from the Union (Brexit). **Methods**: The research uses David Easton's systemic analysis method, where the crises of the euro, immigrants, identity, Brexit, Covid-19 and others are the inputs of the European political system, while the outputs of this pattern are formed from the decisions and actions of the European Union in its quest to find solutions to these crises. The main question is if these outcomes constitute a push towards more crises and problems that threaten the existence of the Union and push it to disintegrate, or if, on the contrary, they lead to the strengthening of the integrative ties in the Union. **Results**: The research reaches results that every time the European Union faces an intractable crisis, it shows confusion and inability about it for many reasons, the most important of which is that it goes in the path of expansion to the point where it reached 28 countries that differ among themselves in the political, cultural, economic and other aspects, which complicates the negotiations searching for solutions to crises what suggests to many researchers and politicians that the union is close to disintegration. But each time, these complex negotiations end with agreements and decisions in the interest of integration. **Conclusion**: Therefore, the statements that predict the end of the union and its disintegration are not true. Even Britain's exit from the union is in the interest of integration and not disintegration.

Keywords: European Union, Euro, identity, Brexit.

Prof. Ghassan Ali El-Ezzi

- PhD in Political Sciences, University of Rennes 1, France ,1988
- Visiting Professor in the Department of Political Science at Kuwait University

Publications:

A- Books:

1- “Obstacles to the European Role in Resolving the Arab-Israeli Conflict”, Abu-Lughod Center Studies, Birzeit University, 2005.

2- “Power Politics, the Future of Great Powers and the International System”, Center for Research and Studies Strategy, Beirut 2000.

3- "Hezbollah, From the Messianic Dream to Political Realism", Dar Qirtas, Kuwait, 1997

4- “The Armenian Massacre of 1915: A Reading in the International Archives” Center for Armenian Studies, Beirut 1996.

5- “The Israeli Invasion of Lebanon (1982): “Origins, Purposes, and Perverse Effects ”. l’Harmattan, Paris 1990 (in French).

B- Articles:

1- “Why Did Britain Leave the European Union?” Defense Nationale Magazine, Issue119, January 2022 (in French).

2- "External and Internal Factors in the Tunisian Democratic Transformation", Lebanese National Defense Magazine, issue 112, April 2020.

3- “The Dialectic of the Interests and Principles of the American Position Regarding the Tunisian and Egyptian Revolutions”, Lebanese National Defense Magazine, Issue 107, January 2019 .

4- "The Mutual Influence between the Structure of the International System and the Policies of Great Powers: The Bush Administration as a Model", jointly with Dr. Hassan Johar, Journal of the College of Arts, Humanities and Social Sciences, Volume 79, Issue 1, January 2019 .

5- “American Policies towards Democratic Transition in Eastern Europe (1990) and the Arab World (2011)” Arab Politics Journal, Doha, September 2014.

6- “The Repercussions of the Syrian Crisis on Lebanon,” Free University of Brussels, July 2012 (in French)

7- “The crisis of Methodology in Arabic Publications: The Lebanese case”in “Critical Research in the Social Sciences: A Transdisciplinary East-West Handbook”,Edited by Roger Heacok and Edouard Conte ,Birzeit University,2011(p.p.259-291).

8- “The Sociological Roots of the Arab Revolutions”, University of Hatay, Turkey, December 2011(in English).

9- “Great Powers and the Fertile Crescent”, College of Political Science at Lal Nehru University, New Delhi, India, February 2010 (in English).

10- “Lebanon from Problems to Crises”, Paris Confluence Magazine, Issue 70, Summer 2009 (in French).

11- "Lebanese Spring?", Paris Confluence Magazine, Issue 56, Winter 2006 (in French).

12- “Religion and Politics in Europe” Shu’oon Al-Awsat Magazine, No. 118, Spring 2005

13- “State Transformations in the Mediterranean Basin: The Lebanese Case”, Journal of the Faculty of Law and Sciences Politics at Cergy Pentoise University, February 2004 (in French) .

14- “The Arab Peace Project: Origin, Reactions and Prospects” Paris, Confluences Magazine, No. 43, fall 2002(in French).

15- "The New Atlantic and European Defense", Shu’oon Al-Awsat Magazine, Issue 54 August 1996.

Doi: https://doi.org/10.34120/aass.v44i647.1569
Monograph (647)

The European Union Between the Risks of Disintegration and the Dynamic of Integration

Ghassan Ali El-Ezzi
Department of Political Science - Kuwait University
Kuwait

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES - KUWAIT UNIVERSITY

Editorial Board

- **Prof. Taghreed Alqudsi - Ghabra**
  Editor - in - Chief
  Department of Information Studies
  Kuwait University
  Taghreed.alqdsi@ku.edu.kw
- **Prof. Baqer Salman Alnajjar**
  Bahrain University - Bahrain
  Visiting Prof. Sociology and Social
  Service Department - Kuwait University
  baqer.alnajjar@ku.edu.kw
- **Prof. Numan M. Jubran**
  Irbid University - Jordan
  Visiting Prof. History Department
  Kuwait University
  numan.jubran@ku.edu.kw
- **Prof. Adnan Y. Alotoum**
  Psychology Department - Yarmouk
  University - Jordan
  atoum@yu.edu.jo
- **Prof. Mashael Al-Hamly**
  English Department and Literature
  Kuwait University
  mashael.alhamly@ku.edu.kw
- **Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy**
  Philosophy Department
  Kuwait University
  abdulla.hasan@ku.edu.kw
- **Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban**
  Department of Political Science
  Kuwait University
  ibrahim.alhada@ku.edu.kw
- **Dr. Ahmed Mubarak AlHasem**
  Geography Department
  Kuwait University
  ahmed.hassam@ku.edu.kw
- **Dr. Asad H. Al-Saleh**
  Chair of the Middle Eestern Language
  and Cultures Department
  Indiana University
- **Maha Ibrahim Al-Msad**
  Editorial Manager
  Kuwait University
  maha.almsad@ku.edu.kw

Advisory Board

- **Prof. Ibrahim Al-Sa'afin**
  Department of Arabic Language
  and Literature - Jordan University
- **Prof. Hamdi Hasan Abul Enein**
  Faculty of Mass Communication
  Misr International University
- **Prof. Sari Hanafi**
  President of the International Sociological
  Association - American University- Beirut
  sh41@aub.edu.lb
- **Prof. Abdullah Al-Walee'i**
  Geography Department
  King Saud University
- **Prof. Ma'moun Fandi**
  Director of London Institute of
  Strategic Studies - United Kingdom
- **Prof. Suliman Hawamdeh**
  Regents Professor Information Science
  University of North Texas
  Suliman.hawamdeh@unt.edu
- **Prof. Maha Zaraket**
  Faculty of Information
  Lebanese University
  Maha.zaraket@ul.edu.lb

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Academic Publication Council - Kuwait University

REFEREED SCIENTIFIC QUARTERLY THAT PUBLISHES TOPICS IN THE HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

Volume 44, 2024

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Academic Publication Council - University of Kuwait

الاتحاد الأوروبي بين مخاطر التفكك وديناميكية الاندماج

The European Union Between the Risks of Disintegration and the Dynamic of Integration

Ghassan Ali El-Ezzi

Department of Political Science - Kuwait University

Kuwait

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Academic
Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Monograph 647 - Volume 44

1445 A.H/June 2024